

قانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٥

بالموافقة على انضمام مملكة البحرين إلى معاهدة قانون البراءات  
ولائحتها التنفيذية

نحن حمد بن عيسى آل خليفة  
ملك مملكة البحرين.  
بعد الإطلاع على الدستور،  
وعلى معاهدة قانون البراءات ولائحتها التنفيذية،  
أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

**المادة الأولى**

وُوفق على انضمام مملكة البحرين إلى معاهدة قانون البراءات ولائحتها التنفيذية.  
المرافقين لهذا القانون.

**المادة الثانية**

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به اعتباراً من اليوم  
التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين  
حمد بن عيسى آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:  
بتاريخ: ٤ جمادى الآخرة ١٤٢٦ هـ  
الموافق: ١٠ يوليو ٢٠٠٥ م

## معاهدة قانون البراءات

### المحتويات

المادة الأولى	عبارات مختصرة
المادة ٢	مبادئ عامة
المادة ٣	الطلبات والبراءات التي تطبق عليها هذه المعاهدة
المادة ٤	الاستثناء المتعلق بالأمن
المادة ٥	تاريخ الإيداع
المادة ٦	الطلب
المادة ٧	التمثيل
المادة ٨	ال通报和 العنوانين
المادة ٩	الاخطارات
المادة ١٠	سريان البراءة والغلوها
المادة ١١	وقف الاجراءات المتعلقة بالمهل
المادة ١٢	رد الحقوق بعد أن يتضح للمكتب وجود العناية الازمة أو انعدام القصد
المادة ١٣	تصحيح المطالبة بالأولوية أو اضافتها ورد حق الأولوية
المادة ١٤	اللائحة التنفيذية
المادة ١٥	علاقة هذه المعاهدة باتفاقية باريس
المادة ١٦	أثر المراجعات والتعديلات المدخلة على معاهدة التعاون بشأن البراءات
المادة ١٧	الجمعية
المادة ١٨	المكتب الدولي
المادة ١٩	المراجعات
المادة ٢٠	أطراف هذه المعاهدة
المادة ٢١	دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ وتاريخ نفاذ التصديق أو الانضمام
المادة ٢٢	تطبيق هذه المعاهدة على الطلبات والبراءات الراهنة
المادة ٢٣	التحفظات
المادة ٢٤	نقض المعاهدة
المادة ٢٥	لغات المعاهدة
المادة ٢٦	توقيع المعاهدة
المادة ٢٧	أمين الإيداع وتسجيل المعاهدة

## المادة الأولى

## عبارات مختصرة

لأغراض هذه المعاهدة وما لم يرد نص صريح بخلاف ذلك ،

- "١" تعني كلمة "مكتب" هيئة الطرف المتعاقد المكلفة بمنح البراءات أو بمسائل أخرى تغطيها هذه المعاهدة ؟
- "٢" وتعني كلمة "طلب" طلب منح براءة كما هو مشار إليه في المادة ٣ ؟
- "٣" وتعني كلمة "براءة" البراءة المشار إليها في المادة ٣ ؟
- "٤" وتفسر الإشارات إلى "شخص" على أنها تشمل ، بصفة خاصة ، الشخص الطبيعي والشخص المعنوي ؟
- "٥" وتعني كلمة "تبليغ" كل طلب أو كل التفاس أو اعلان أو وثيقة أو مراسلة أو معلومات أخرى تتعلق بطلب أو براءة ، مما يودع لدى المكتب ، سواء تتعلق ذلك بإجراء مباشر بناء على هذه المعاهدة أو لا ؟
- "٦" وتعني عبارة "سجلات المكتب" مجموعة المعلومات التي يحفظها المكتب وتحصل وتشمل الطلبات المرودعة لدى ذلك المكتب أو هيئة أخرى والبراءات التي يمنحها ذلك المكتب أو تلك الهيئة الأخرى ، مما يسري لثره في أراضي الطرف المتعاقد المعنوي ، لذا كانت الداعمة التي تحفظ فيها تلك المعلومات ؟
- "٧" وتعني كلمة "قيد" كل فعل مفاده إدراج المعلومات في سجلات المكتب ؟
- "٨" وتعني كلمة "مودع" الشخص المقيد في سجلات المكتب على أنه الشخص الذي يطلب البراءة أو على أنه شخص آخر يودع الطلب ويتابعه ، وفقاً للقانون المطبق ؟
- "٩" وتعني كلمة "مالك" الشخص المقيد في سجلات المكتب على أنه مالك البراءة ؟
- "١٠" وتعني كلمة "ممثل" كل ممثل بناء على القانون المطبق ؟
- "١١" وتعني كلمة "توقيع" كل وسيلة لتعريف الذات ؟
- "١٢" وتعني عبارة "لغة يقبلها المكتب" كل لغة يقبلها المكتب لأغراض الإجراءات المعنية المباشرة لديه ؟
- "١٣" وتعني كلمة "ترجمة" كل ترجمة إلى لغة أو كل نقل حرفياً يستخدم ، عند الاقتضاء ، لجدية أو احرفاً مما يقبله المكتب ؟  
[ المادة ١ ، تابع ]
- "١٤" وتعني عبارة "إجراء مباشر لدى المكتب" كل إجراء من الإجراءات المباشرة لدى المكتب فيما يتعلق بطلب أو براءة ؟
- "١٥" وتشتمل الكلمات الواردة في صيغة المفرد صيغة الجمع والعكس بالعكس وتشتمل ضمائر المذكر صيغة المؤنث ، إلا إذا بين المياق خلاف ذلك ؟
- "١٦" وتعني عبارة "اتفاقية باريس" اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية ، الموقعة في ٢٠ مارس/آذار ١٨٨٣ ، كما تم تناقشها وتعديلها ؟

**١٧** وتعني عبارة "المعاهدة التعاون بشأن البراءات" معاهدة التعاون بشأن البراءات الموقعة في ١٩٧٠ باليونيه/جزيران ، مع لاحتها التنفيذية والتعليمات الادارية المعمول بها بناء على تلك المعاهدة ، كما اتت مراجعتها وتم تعديلاها ؟

**١٨** وتعني عبارة "طرف متعاقد" كل دولة أو منظمة دولية حكومية تكون طرفا في هذه المعاهدة ؟

**١٩** وتعني عبارة "القانون المطبق" قانون الدولة في حال كان الطرف المتعاقد دولة ، والصكوك القانونية التي تعمل بموجبها المنظمة الدولية الحكومية في حال كان الطرف المتعاقد تلك المنظمة الدولية الحكومية ؟

**٢٠** وتفسر عبارة "وثيقة تصديق" على أنها تشمل وثيقتي القبول والموافقة ؟

**٢١** وتعني كلمة "المنظمة" المنظمة العالمية للملكية الفكرية ؟

**٢٢** وتعني عبارة "المكتب الدولي" المكتب الدولي للمنظمة ؟

**٢٣** وتعني عبارة "المدير العام" المدير العام للمنظمة .

## المادة ٢

### مبادئه عامة

(١) [شروط أفضل] للطرف المتعاقد حرية فرض شروط تكون أفضل من الشروط المشار إليها في هذه المعاهدة ولاحتها التنفيذية خلاف المادة ٥ ، من وجهة نظر المودعين والماليين .

(٢) [عدم تنظيم قانون البراءات الموضوعي] ليس في هذه المعاهدة أو لاحتها التنفيذية ما يقصد بتفسيره أنه يقتضي أي شيء من شأنه أن يحد من حرية الطرف المتعاقد في أن يقتضي ما يرغبه فيه من شروط ترد في القانون الموضوعي المطبق على البراءات .

## المادة ٣

### الطلبات والبراءات التي تطبق عليها هذه المعاهدة

(١) [الطلبات] (أ) تطبق أحكام هذه المعاهدة ولاحتها التنفيذية على الطلبات الوطنية والإقليمية لبراءات الاختراع والبراءات الإضافية التي تودع لدى مكتب الطرف المتعاقد أو بالنسبة إليه وتشمل ما يلي :

١١" أنواع الطلبات التي يسمح بإيداعها كطلبات دولية بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات ؛

١٢" والطلبات الجزئية من أنواع الطلبات المشار إليها في البند "١" لبراءات الاختراع أو لبراءات الإضافية المشار إليها في المادة ٤- ز (١) أو (٢) من اتفاقية باريس .

(ب) تطبق أحكام هذه المعاهدة ولاحتها التنفيذية على الطلبات الدولية لبراءات الاختراع وللبراءات الإضافية المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات مع مراعاة أحكام تلك المعاهدة ، على النحو التالي :

١١" بالنسبة إلى المهل المطبقة بناء على المادة ٢٢ والمادة (٣٩) من معاهدة التعاون بشأن البراءات في مكتب الطرف المتعاقد ؛

١٢" وبالنسبة إلى أي لجراء يبدأ في التاريخ الذي يجوز فيه بدء بحث الطلب الدولي أو فحصه بناء على المادة ٢٣ أو ٤٠ من تلك المعاهدة أو بعد ذلك التاريخ .

(٢) [البراءات] تطبق أحكام هذه المعاهدة ولاحتها التنفيذية على براءات الاختراع الوطنية والإقليمية والبراءات الإضافية الوطنية والإقليمية المنوحة بأثر سار في أراضي أحد الأطراف المتعاقدة .

## المادة ٤

## الاستثناء المتعلق بالأمن

ليس في هذه المعاهدة أو لاتحتها التنفيذية ما يحد من حرية الطرف المتعاقد في اتخاذ أي إجراء يعتبره ضرورياً للحفاظ على المصالح الأمنية الأساسية.

## المادة ٥

## تاريخ الإيداع

(١) [عناصر الطلب] (أ) مع مراعاة الفقرات من (٢) إلى (٨)، ينص الطرف المتعاقد في قوانينه على أن تاريخ إيداع الطلب يكون التاريخ الذي يكون فيه مكتبه قد تسلم كل العناصر التالية المودعة على الورق أو بآية طريقة أخرى يسمح بها المكتب، حسب اختيار المودع، لأغراض تاريخ الإيداع، إلا في الحالات التي يكون فيها خلاف ذلك مقررًا في اللائحة التنفيذية:

"١" بيان صريح أو ضمني يفيد أن المقصود من تلك العناصر أن تكون طلباً؛

"٢" وبيانات تسمح بثبات هوية المودع أو تسمح للمكتب بالاتصال بالمودع؛

"٣" وجء يبدو في ظاهره أنه وصف.

(ب) يجوز للطرف المتعاقد أن يقبل أن يكون العنصر المشار إليه في الفقرة الفرعية (أ)"٣" رسمًا بيانياً لأغراض تاريخ الإيداع.

(ج) يجوز للطرف المتعاقد أن يقتضي كلام المعلومات التي تسمح بثبات هوية المودع والمعلومات التي تسمح للمكتب بالاتصال بالمودع، أو أن يقبل دليلاً يسمح بثبات هوية المودع أو يسمح للمكتب بالاتصال بالمودع بمتابة العنصر المشار إليه في الفقرة الفرعية (أ)"٢" ، لأغراض تاريخ الإيداع.

(٢) [اللغة] (أ) يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط تحرير البيانات المشار إليها في الفقرة (أ)"١" و"٢" بلغة يقبلها المكتب.

(ب) يجوز إيداع الجزء المشار إليه في الفقرة (أ)"٣" بآية لغة لأغراض تاريخ الإيداع.

[المادة ٥ ، تابع]

(٣) [الإخطار] في حال لم يكن الطلب يستوفي شرطاً أو أكثر من الشروط التي يطبقها الطرف المتعاقد بناء على الفقرتين (١) و(٢)، يتولى المكتب إخطار المودع بذلك بأسرع ما يمكنه عملاً مع اتاحة الفرصة لاستيفاء أي شرط من ذلك القبيل والادلاء بمحاظاته، خلال المهلة المقررة في اللائحة التنفيذية.

(٤) [استيفاء الشروط لاحقاً] (١) في حال لم يكن شرطاً أو أكثر من الشروط التي يطبقها الطرف المتعاقد بناء على الفقرتين (١) و(٢) مستوفى في الطلب كما أودع أصلاً، يكون تاريخ الإيداع الذي تستوفى فيه كل الشروط التي يطبقها الطرف المتعاقد بناء على الفقرتين (١) و(٢) لاحقاً، مع مراعاة الفقرة الفرعية (ب) والفقرة (٦).

(ب) يجوز للطرف المتعاقد أن ينص في قوانينه على أن الطلب يعتبر كما لو لم يودع في حال لم يكن شرطاً أو أكثر من الشروط المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) مستوفى خلال المهلة المقررة في اللائحة التنفيذية. وفي حال اعتبار الطلب كما لو لم يودع، يتولى المكتب إخطار المودع بذلك مع بيان الأسباب.

(٥) [الإخطار بشان عدم توفر جزء من الوصف أو الرسم البياني] في حال رأى المكتب أن جزءاً من الوصف لم يكن متوفراً في الطلب على ما يبدو أو أن الطلب يشير إلى رسم غير متوفراً في الطلب على ما يبدو، عند تحديد تاريخ الإيداع، يتولى المكتب إخطار المودع بذلك فوراً.

(٦) [تاريخ الإيداع في حال إيداع الجزء غير المتوفّر من الوصف أو الرسم البياني] (أ) في حال إيداع جزء من الوصف لم يكن متوفراً أو رسم بياني لم يكن متوفراً الذي المكتب خلال المهلة المقررة في اللائحة التنفيذية، فإن ذلك الجزء من الوصف أو ذلك الرسم البياني يتم إدراجها في الطلب، ويكون تاريخ الإيداع الذي يتضمن فيه المكتب ذلك الجزء من الوصف أو ذلك الرسم البياني أو التاريخ الذي تستوفى فيه كل الشروط التي يطبقها الطرف المتعاقد بناء على الفقرتين (١) و(٢) مع الأخذ بالتاريخ اللاحق ومراعاة الفقرتين الفرعتين (ب) و(ج).

(ب) في حال إيداع الجزء الذي لم يكن متوفراً من الوصف أو الرسم البياني الذي لم يكن متوفراً بناء على الفقرة الفرعية (أ) لاسترداد إغفاله في الطلب الذي وردت فيه مطالبة بأولوية طلب سابق في التاريخ الذي كان المكتب قد تسلم فيه أصلاً عصراً أو أكثر من العناصر المشار إليها في الفقرة (١)، فإن تاريخ الإيداع يكون التاريخ الذي تستوفى فيه كل الشروط التي يطبقها الطرف المتعاقد بناء على الفقرتين (١) و(٢)، بناء على الاتّمام الذي يودعه المودع خلال مهلة تكون مقررة في اللائحة التنفيذية ومع مراعاة الشروط المقررة في اللائحة التنفيذية.

(ج) في حال سحب الجزء غير المتوفّر من الوصف أو الرسم البياني غير المتوفّر بعد إيداعه بناء على الفقرة الفرعية (أ) خلال مهلة يحددها الطرف المتعاقد، فإن تاريخ الإيداع يكون التاريخ الذي تستوفى فيه الشروط التي يطبقها الطرف المتعاقد بناء على الفقرتين (١) و(٢).

(٧) [حلول الاشارة إلى طلب مودع سابقاً محل الوصف والرسوم البيانية] (أ) تحل الاشارة بلغة يقبلها المكتب إلى طلب مودع سابقاً، عند إيداع الطلب، محل الوصف ولية رسوم بيانية لأغراض تاريخ الإيداع، مع مراعاة الشروط المقررة في اللائحة التنفيذية.

[المادة ٥ ، تابع]

(ب) في حال عدم استيفاء الشروط المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ)، يجوز اعتبار الطلب كما لو لم يودع. وفي حال اعتبار الطلب كما لو لم يودع، يتولى المكتب إخطار المودع بذلك مع بيان أسباب ذلك.

(٨) [الاستثناءات] ليس في هذه المادة ما يحد مما يلي:

"١" الحق المقرر للمودع بناء على المادة ٤-ز (١) أو (٢) من اتفاقية باريس في الاحتفاظ بتاريخ الطلب الأول المشار إليه في تلك المادة كتاريخ لكل طلب جزئي مشار إليه في تلك المادة وبالتمتع بحق الأولوية، إن وجد؟

"٢" أو حرية الطرف المتعاقد في تطبيق أية شروط ضرورية نمنح أي طلب من أي نوع يكون مقرراً في اللائحة التنفيذية قائمة تاريخ إيداع طلب سابق.

المادة ٦

الطلب

(١) [شكل الطلب أو محتوياته] لا يجوز للطرف المتعاقد أن يستترط استثناء أي شرط يتعلق بشكل الطلب أو محتوياته خلافاً لما يلي أو بالإضافة إليه إلا إذا كان خلاف ذلك منصوصاً عليه في هذه المعاهدة:

"١" الشروط المتعلقة بالشكل أو المحتويات والمنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات بخصوص الطلبات الدولية؛

"٢" والشروط المتعلقة بالشكل أو المحتويات والتي يجوز لمكتب الدولة الطرف في معاهدة التعاون بشأن البراءات أو المكتب الذي يعمل باسمها أن يستترط تضمينها بناء على تلك المعاهدة ما إن يبدأ بحث الطلب الدولي أو فحصه وفقاً المادة ٤٠ من تلك المعاهدة؛

"٣" وأية شروط إضافية تكون مقررة في اللائحة التنفيذية.

(٢) [استماراة العريضة] (أ) يجوز للطرف المتعاقد أن يستترط تقديم محتويات الطلب المقابلة لمحتويات عريضة طلب دولي مودع بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات (١)، قبل الطرف المتعاقد تقديم المحتويات المتعاقد. ويجوز للطرف المتعاقد أيضاً أن يستترط تضمين استماراة العريضة أي محتويات إضافية مسموح بها بناء على الفقرة (١)"٢" أو تكون مقررة في اللائحة التنفيذية تطبيقاً للفقرة (١)"٣".

(ب) بالرغم من الفقرة الفرعية (أ) ومع مراعاة المادة (٨) ، يقبل الطرف المتعاقد تقديم المحتويات المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) على استماراة عريضة منصوص عليها في اللائحة التنفيذية.

(٣) [الترجمة] يجوز للطرف المتعاقد أن يستترط ترجمة أي جزء من الطلب ليس محرراً بلغة يقبلها مكتبـهـ . ويجوز للطرف المتعاقد أيضاً أن يستترط ترجمة لأجزاء الطلب المحرر بلغة يقبلها المكتبـ حسبـ ما هو مقررـ فيـ اللائحةـ التنفيذيةـ ،ـ إلىـ لغـاتـ أخـرىـ يـقبلـهاـ ذـاكـ مـكـتبـ .

(٤) [الرسوم] يجوز للطرف المتعاقد أن يستترط تسديد رسوم مقابل الطلب . ويجوز للطرف المتعاقد أن يطبق الأحكام المتعلقة بتسديد رسوم الطلب منعاً للتعاون بشأن البراءات .

(٥) [وثيقة الأولوية] في حال المطالبة بأولوية طلب سابق ، يجوز للطرف المتعاقد أن يستترط إيداع صورة من الطلب السابق مع ترجمة له إذا لم يكن محرراً بلغة يقبلها المكتب ، وفقاً للشروط المقررة في اللائحة التنفيذية .

(٦) [الأدلة] لا يجوز للطرف المتعاقد أن يستترط إيداع الأدلة بشأن أي مسألة مشار إليها في الفقرة (١) أو (٢) لو في اقرار الأولوية لو أية ترجمة مشار إليها في الفقرة (٣) أو (٥) لدى مكتبـهـ اثنـاءـ بـحـثـ الـطـلـبـ إـلاـ إـذـاـ كـانـ منـ المـقـوـلـ أـنـ يـشـكـ ذـاكـ مـكـتبـ فـيـ صـحـةـ تـكـمـلـةـ تـرـجـمـةـ .

(٧) [الإختار] في حال عدم استثناء شرط أو أكثر من الشروط التي يطبقها الطرف المتعاقد بناء على الفقرات من (١) إلى (٦) ، يتولى المكتب اختار المودع بذلك مع ائحة الفرصة لاستثناء أي شرط من ذلك القبيل والأداء بمحاظاته ، خلال المهلة المقررة في اللائحة التنفيذية .

(٨) [عدم استثناء الشروط] (أ) في حال عدم استثناء شرط أو أكثر من الشروط التي يطبقها الطرف المتعاقد بناء على الفقرات من (١) إلى (٦) ، خلال المهلة المقررة في اللائحة التنفيذية ، يجوز للطرف المتعاقد أن يطبق ما ينص عليه قانونه من جزاءات مع مراعاة الفقرة الفرعية (ب) والمادتين ٥ و ١٠ .

(ب) في حال عدم استثناء أي شرط يطبقه الطرف المتعاقد بناء على الفقرة (١) أو (٥) أو (٦) بشأن المطالبة بأولوية خلال المهلة المقررة في اللائحة التنفيذية ، يجوز اعتبار المطالبة بأولوية كما لو لم تكن مع مراعاة المادة ١٣ . ولا يجوز تطبيق أيهـ جـزـاءـاتـ أـخـرىـ ،ـ معـ مـرـاعـاـتـ المـادـةـ (٧)(بـ)ـ .

## المادة ٧

## التمثيل

(١) [الممثلون] (أ) يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط ما يلي فيما يخص الممثل المعين لأغراض أي إجراء مباشر لدى المكتب :

"(١)" أن يكون له الحق في التصرف لدى المكتب بخصوص الطلبات والبراءات ، بناء على القانون المطبق ؛

"٢" وأن يبين عنواننا يكون عنوانه في أراضي يحددها الطرف المتعاقد .

(ب) يترتب على أي عمل يباشره الممثل الذي يستوفى الشروط التي يطبقها الطرف المتعاقد بناء على الفقرة الفرعية (أ) أو أي عمل يباشر بخصوص ذلك الممثل الآخر المنزلي على أي عمل يباشره المودع أو المالك أو الشخص المعنى الآخر الذي عين ذلك الممثل أو أي عمل يباشر بخصوص ذلك المودع أو المالك أو الشخص المعنى الآخر ، مع مراعاة الفقرة الفرعية (ج) .

(ج) يجوز للطرف المتعاقد أن ينص في قوانينه على أن توقيع الممثل لا يترتب عليه أثر توقيع المودع أو المالك أو الشخص المعنى الآخر الذي عين ذلك الممثل في حالات القسم أو أي اعلان أو الغاء للتوكيل .

(٢) [التمثيل الازامي] (أ) يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط على المودع أو المالك أو الشخص المعنى الآخر تعين ممثل لأغراض أي إجراء مباشر لدى المكتب ، ما دام الممثل له عن الطلب أو المودع أو المالك أو الشخص المعنى الآخر يجوز له أن يتصرف بالأصلية عن نفسه أمام المكتب لأغراض الإجراءات التالية :

"١" إيداع الطلب لأغراض تاريخ الإيداع ؛

"٢" و مجرد تسلية رسم ؛

"٣" وأي إجراء آخر مقرر في اللائحة التنفيذية ؛

"٤" واصدار وصل أو اخطار من المكتب بشأن أي إجراء مشار إليه في البند من "١" إلى "٣" .

(ب) يجوز لأي شخص أن يسدد رسم المحافظة .

[تعيين الممثل] يقبل الطرف المتعاقد أن يودع سند تعيين الممثل لدى المكتب بطريقة مقررة في اللائحة التنفيذية .

## [المادة ٧ ، تابع]

(٤) [حظر الشروط الأخرى] لا يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط استيفاء شروط شكلية خلافاً للشروط المشار إليها في الفقرات من (١) إلى (٣) بشأن المسائل المكتورة في تلك الفقرات إلا إذا كان خلاف ذلك منصوصاً عليه في هذه المعاهدة أو مقرراً في اللائحة التنفيذية .

(٥) [الاطخار] في حال عدم استيفاء شرط واحد أو أكثر من الشروط التي يطبقها الطرف المتعاقد بناء على الفقرات من (١) إلى (٣) ، يتولى المكتب اتخاذ المطرد أو المالك أو الشخص المعنى الآخر بذلك مع اتخاذة القرصنة لاستيفاء أي شرط من ذلك القبيل والإلقاء بمخلفاته ، خلال المهلة المقررة في اللائحة التنفيذية .

(٦) [ عدم استيفاء الشروط ] في حال عدم استيفاء شرط أو أكثر من الشرط التي يطبقها الطرف المتعاقد بناء على الفقرات من (١) إلى (٣) خلال المهلة المقررة في اللائحة التنفيذية ، يجوز للطرف المتعاقد أن يطبق ما ينص عليه قانونه من جزاءات .

## المادة ٨

## الت bliغات و العناوين

(١) [ الاستمارة والوسائل لارسال الت bliغات ] (١) تضمن اللائحة التنفيذية الشروط التي يجوز للطرف المتعاقد أن يطبقها على الاستمارة والوسائل لارسال الت bliغات مع مراعاة الفقرات الفرعية من (ب) إلى (د) ، إلا فيما يتعلق بتحديد تاريخ لارسال بناء على المادة (٥) و مع مراعاة المادة (١) .

(ب) ليس الطرف المتعاقد ملزما بقبول ايداع الت bliغات بطريقة خلاف الورق .

(ج) ليس الطرف المتعاقد ملزما برفض ايداع الت bliغات على الورق .

(د) يقبل الطرف المتعاقد ايداع الت bliغات على الورق لأغراض الامتنال لاحدى المهل .

(٢) [ لغة الت bliغات ] يجوز للطرف المتعاقد أن يت bliغ بلغة يقبلها المكتب إلا في الحالات التي تتضمن فيها هذه المعاهدة أو لاحتها التنفيذية على خلاف ذلك .

(٣) [ الاستمارات الدولية النموذجية ] يقبل الطرف المتعاقد تقديم محتويات أي ت bliغ على استمارة على غرار لية استمارة دولية نموذجية قد تتضمن عليها اللائحة التنفيذية لأغراض ذلك الت bliغ ، بالرغم من الفقرة (١)(أ) ومع مراعاة الفقرة (١)(ب) والمادة (٦)(ب) .

(٤) [ توقيع الت bliغات ] (١) في حال كان الطرف المتعاقد يشترط توقيعا لأغراض أي ت bliغ ، فإن ذلك انظر المتعاقد يقبل أي توقيع يستوفي الشروط المقررة في اللائحة التنفيذية .

(ب) لا يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط أي شكل من أشكال التصديق أو التوثيق لأي توقيع مبلغ لمكتبه ، إلا فيما يتصل بأجراءات شبه قضائية أو ما هو مقرر في اللائحة التنفيذية .

(ج) لا يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط ايداع الأدلة لدى المكتب إلا إذا كان من المعمول أن يشك المكتب في صحة أي توقيع ، مع مراعاة الفقرة الفرعية (ب) .

(٥) [ البيانات الواردة في الت bliغات ] يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط تضمين أي ت bliغ بيانا أو أكثر من البيانات المقررة في اللائحة التنفيذية .

(٦) [ عنوان المراسلة وعنوان للخدمات القانونية وعناوين أخرى ] يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط على المودع أو المالك أو الشخص المعنى الآخر بيان ما يلي في أي ت bliغ مع مراعاة الأحكام المقررة في اللائحة التنفيذية :

"١" عنوانا للمراسلة ؛

"٢" وعنوانا للخدمات القانونية ؛

"٣" وأي عنوان آخر تقتضي عليه اللائحة التنفيذية .

(٧) [ الاخطار ] في حال عدم استيفاء شرط أو أكثر من الشرط التي يطبقها الطرف المتعاقد بناء على الفقرات من (١) إلى (٦) على الت bliغات ، يتولى المكتب اخطار المودع أو المالك أو الشخص المعنى الآخر بذلك مع اتخاذ القرصنة لاستيفاء أي شرط من ذلك القبيل والإدلاء بلاحظاته ، خلال المهلة المقررة في اللائحة التنفيذية .

(٨) [ عدم استيفاء الشروط ] في حال عدم استيفاء شرط أو أكثر من الشرط التي يطبقها الطرف المتعاقد بناء على الفقرات من (١) إلى (٦) خلال المهلة المقررة في اللائحة التنفيذية ، يجوز للطرف المتعاقد أن يطبق ما ينص عليه قانونه من جزاءات مع مراعاة المادتين ٥ و ١٠ و آية استثناءات مقررة في اللائحة التنفيذية .

## ٩ المادة

## الاخطارات

(١) [ الاخطار الكافي ] يعد كل اخطار يرسله المكتب بناء على هذه المعاهدة أو اللائحة التنفيذية إلى عنوان للمراسلة أو عنوان للخدمات القانونية كما هو مشار إليه في المادة (٢٨) أو إلى أي عنوان آخر منصوص عليه في اللائحة التنفيذية لأغراض هذا الحكم ويستوفي الأحكام المتعلقة بذلك اخطار بمثابة اخطار كاف لأغراض هذه المعاهدة ولإنتهاها التنفيذية .

(٢) [ عدم إيداع البيانات التي تسمح بارسال الاخطار ] ليس في هذه المعاهدة أو في اللائحة التنفيذية ما يلزم الطرف المتعاقد بارسال اخطار الى المودع او المالك او الشخص المعنى الآخر اذا لم تودع البيانات التي تسمح بالاتصال بذلك المودع او المالك او الشخص المعنى الآخر لدى المكتب .

(٣) [ عدم الاخطار ] في حال لم يخطر المكتب المودع او المالك او الشخص المعنى الآخر بعدم استيفاء اي شرط من الشروط المنصوص عليها في هذه المعاهدة أو اللائحة التنفيذية ، فإن عدم الاخطار لا يعني ذلك المودع او المالك او الشخص المعنى الآخر من الالتزام باستيفاء ذلك الشرط ، مع مراعاة المادة (١٠) .

## ١٠ المادة

## سريان البراءة والغاؤها

(١) [ عدم تأثير سريان البراءة بعدم استيفاء بعض الشروط الشكلية ] لا يجوز أن يكون عدم استيفاء شرط أو أكثر من الشروط الشكلية والمشار إليها في المادة (٦) و(٢) و(٤) و(٥) والمادة (١) إلى (٤) بشأن الطلب سببا لالغاء البراءة أو بطالها كلها أو جزئيا ، إلا إذا نجم عدم استيفاء الشرط الشكلي عن نية في الغش .

(٢) [ فرصة للدلائل باللاحظات أو ادخال التعديلات أو التصحيحات في حالات الالغاء أو الابطال المرتقب ] لا يجوز الغاء البراءة أو بطالها كلها أو جزئيا دون ائحة الفرصة للمالك كي يدللي بلاحظاته بشأن الالغاء أو الابطال المرتقب وادخال التعديلات والتصحيحات التي يسمح بها القانون المطبق ، خلال مهلة معقولة .

(٣) [ عدم الالتزام بإجراءات خاصة ] لا تقييم الفقرتان (١) و(٢) أي التزام بوضع اجراءات قضائية لتنفيذ الحقوق المترتبة على البراءات تكون مختلفة عن الاجراءات المتخذة لتنفيذ القانون عامة .

## المادة ١١

## وقف الاجراءات المتعلقة بالمهل

(١) [تمديد المهل] يجوز للطرف المتعاقد أن ينص في قوانينه على تمديد مهلة حدها المكتب لأغراض أحد الاجراءات المباشرة لديه بخصوص طلب البراءة لتشمل المدة المقررة في اللائحة التنفيذية إذا تم ابداع التماس بذلك من المكتب وفقاً للشروط المقررة في اللائحة التنفيذية وفي أحد المواعدين التاليين ، حسب اختيار الطرف المتعاقد :

"١" قبل انتهاء المهلة ؛

"٢" وبعد انتهاء المهلة خلال المهلة المقررة في اللائحة التنفيذية .

(٢) [مواصلة الاجراءات] في حال لم يمثل المودع أو المالك لمهلة حدها مكتب الطرف المتعاقد لأحد الاجراءات المباشرة لدى المكتب بخصوص طلب أو براءة ولم يكن ذلك الطرف المتعاقد ينص في قوانينه على تمديد المهل وفقاً للفقرة (١)"٢" ، على الطرف المتعاقد أن ينص في قوانينه على مواصلة الاجراءات بخصوص طلب أو البراءة ورد حقوق المودع أو المالك بخصوص ذلكطلب أو تلك البراءة عند الاقتناء إذاً ما يلي :

"١" تم توجيه التماس بذلك إلى المكتب وفقاً للشروط المقررة في اللائحة التنفيذية ؛

"٢" وتم إيداع الالتماس واستيفاء كل الشروط التي تطبق بموجبها المهلة المحددة لمباشرة الاجراء المعنى ، خلال المهلة المقررة في اللائحة التنفيذية .

(٣) [الاستثناءات] ليس الطرف المتعاقد ملزماً بالنص في قوانينه على وقف الاجراءات كما هو مشار إليه في الفقرة (١) أو (٢) بخصوص الاستثناءات المقررة في اللائحة التنفيذية .

(٤) [الرسوم] يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط تسديد رسم مقابل الالتماس المنصوص عليه في الفقرة (١) أو (٢) .

(٥) [حظر الشروط الأخرى] لا يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط استيفاء شروط خلافاً للشروط المشار إليها في الفقرات من (١) إلى (٤) بشأن وقف الاجراءات المنصوص عليه في الفقرة (١) أو (٢) ، إلا إذا كان خلاف ذلك منصوصاً عليه في هذه المعاهدة أو مقرراً في اللائحة التنفيذية .

(٦) [فرصة للدلائل باللاحظات في حال رفض مرتب] لا يجوز رفض التماس موجه بناء على الفقرة (١) أو (٢) دون ائحة الفرصة للمودع أو المالك كي يدللي بلاحظاته بشأن الرفض المرتقب خلال مهلة معقولة .

## المادة ١٢

**رد الحقوق بعد أن يتضح للمكتب وجود العناية الازمة أو انعدام الفصد**

(١) [الاتصال] ينص الطرف المتعاقد في قوانينه على أن في حال لم يمثل المودع أو المالك لمهلة محددة لأغراض أحد الإجراءات المباشرة لدى المكتب وكانت النتيجة المباشرة لذلك فقدان حقوق تتعلق بطلب أو براءة، يتولى المكتب رد حقوق المودع أو المالك بخصوص الطلب المعني أو البراءة المعنية لآذان ما يلي :

"١" تم توجيهه للاتصال بذلك إلى المكتب وفقاً للشروط المقررة في اللائحة التنفيذية ؛

"٢" وتم إيداع الاتصال واستيفاء كل الشروط التي تطبق بموجبها المهلة المحددة لمباشرة ذلك الإجراء ، خلال المهلة المقررة في اللائحة التنفيذية ؛

"٣" وورد في الاتصال ذكر الأسباب التي أدت إلى عدم الامتثال للمهلة ؛

"٤" ورأى المكتب أن عدم الامتثال للمهلة قد حدث بالرغم من إيداع العناية الازمة لظروف الحال أو أن أي تأخير لم يكن مقصوداً ، حسب اختيار الطرف المتعاقد .

(٢) [الاستثناءات] ليس الطرف المتعاقد ملزمًا بالنص في قوانينه على رد الحقوق بناءً على الفقرة (١) بخصوص الاستثناءات المقررة في اللائحة التنفيذية .

(٣) [الرسوم] يجوز للطرف المتعاقد أن يستلزم تسديد رسم مقابل الاتصال المنصوص عليه في الفقرة (١) .

(٤) [الأدلة] يجوز للطرف المتعاقد أن يستلزم إيداع إعلان أو دليل آخر يدعم الأسباب المشار إليها في الفقرة (١)"٣" لدى المكتب خلال مهلة يحددها المكتب .

(٥) [فرصة للدلائل بالمخالفات] لا يجوز رفض الاتصال موجه بناءً على الفقرة (١) جزئياً أو كلياً دون اتخاذ الفرصة لصاحب الاتصال كي يدللي بمخالفات بشأن الرفض المرتقب خلال مهلة معقولة .

## المادة ١٣

## تصحیح المطالبة بالاولوية او اضافتها ورد حق الاولوية

(١) [تصحیح المطالبة بالاولوية او اضافتها] على الطرف المتعاقد ان ينص في قوانینه على تصحیح المطالبة بالاولوية طلب ("الطلب اللاحق") او اضافتها اليه إلا اذا كان خلاف ذلك مقرر في اللائحة التنفيذية ، اذا تم ما يلي :

"١" تم توجيهه التماس بذلك الى المكتب وفقا للشروط المقررة في اللائحة التنفيذية ؛

"٢" وتم ايداع الالتماس خلال المهلة المقررة في اللائحة التنفيذية ؛

"٣" ولم يكن تاريخ ايداع الطلب اللاحق بعد تاريخ انقضاء فترة الاولوية المحسوبة اعتبارا من تاريخ ايداع الطلب الأسبق المطالب بالاولوية .

(٢) [التأخير في ايداع الطلب اللاحق] مع مراعاة المادة ١٥ ، ينص الطرف المتعاقد في قوانینه على ان في حال كان الطلب ("الطلب اللاحق") الذي يحتوي على مطالبة بالاولوية طلب سابق أو من الممكن ان يحتوي عليها بحمل تاريخا للإيداع لاحقاً للتاريخ الذي تتضمن فيه فترة الاولوية ولكنه يندرج في المهلة المقررة في اللائحة التنفيذية ، يتولى المكتب رد حق الاولوية اذا تم ما يلي :

"١" تم توجيهه التماس بذلك الى المكتب وفقا للشروط المقررة في اللائحة التنفيذية ؛

"٢" وتم ايداع الالتماس خلال المهلة المقررة في اللائحة التنفيذية ؛

"٣" وورد في الالتماس ذكر الأسباب التي أدت الى عدم الامتثال لفترة الاولوية ؛

"٤" ورأى المكتب أن الطلب اللاحق لم يودع خلال فترة الاولوية بالرغم من ابداء العذرية اللازمة لظروف الحال او أن عدم الاريداع لم يكن مقصودا ، حسب اختيار الطرف المتعاقد .

(٣) [عدم ايداع صورة من الطلب السابق] ينص الطرف المتعاقد في قوانینه على ان في حال لم تودع صورة من الطلب السابق كما تشرطها المادة (٦) لدى المكتب خلال المهلة المقررة في اللائحة التنفيذية تطبيقاً للمادة ٦ ، يتولى المكتب رد حق الاولوية اذا تم ما يلي :

"١" تم توجيهه التماس بذلك الى المكتب وفقا للشروط المقررة في اللائحة التنفيذية ؛

"٢" وتم ايداع الالتماس خلال المهلة المقررة في اللائحة التنفيذية تطبيقاً للمادة (٦) لأغراض ايداع صورة الطلب السابق ؛

"٣" ورأى المكتب أن الصورة المطلوبة قد تم التماسها من المكتب الذي أودع الطلب السابق لديه ، خلال المهلة المقررة في اللائحة التنفيذية ؛

"٤" وتم إيداع صورة من الطلب السابق خلال المهلة المقررة في اللائحة التنفيذية .

(٤) [الرسوم] يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط تسديد رسم مقابل أحد الالتماسات المنصوص عليها في الفقرات من (١) إلى (٣) .

(٥) [الأدلة] يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط ليداع اعلان أو دليل آخر يدعم الأسباب المشار إليها في الفقرة (٢)"٣" لدى المكتب خلال مهلة يحددها المكتب .

(٦) [فرصة للالقاء باللاحظات في حال رفض مرتكب] لا يجوز رفض التماس موجه بناء على الفقرات من (١) إلى (٣) كلياً أو جزئياً دون ائحة الفرصة لصاحب الالتماس كي يدللي بلاحظاته بشأن الرفض المرتكب خلال مهلة معقولة .

#### المادة ١٤

##### اللائحة التنفيذية

(١) [المحتويات] (أ) تنص اللائحة التنفيذية المرفقة بهذه المعاهدة على قواعد تتعلق بما يلي :

"١" المسائل التي تنص هذه المعاهدة صراحة على أنها "مقررة في اللائحة التنفيذية" ؛

"٢" والتفاصيل المقيدة لتنفيذ حكام هذه المعاهدة ؛

"٣" والشروط أو المسائل أو الإجراءات الإدارية .

(ب) تنص اللائحة التنفيذية أيضاً على قواعد تتعلق بالشروط الشكلية التي يجوز للطرف المتعاقد أن يطبقها على الالتماسات الموجهة للأغراض التالية :

"١" قيد تغيير في الاسم أو العنوان ؛

"٢" وقيد تغيير الموضع أو المالك ؛

[ المادة ١٤ (١)(ب) ، تابع ]

"٣" وقيد ترخيص أو تأمين عيني ؛

"٤" وتصحيح خطأ .

(ج) تنص اللائحة التنفيذية أيضاً على أن تولى الجمعية وضع استثمارات دولية نموذجية واستثماراً للعريضة لأغراض المادة ٦(٢)(ب) بمساعدة المكتب الدولي .

(٢) [ تعديل اللائحة التنفيذية ] يقتضي إدخال أي تعديل على اللائحة التنفيذية ثلاثة أرباع الأصوات المدلى بها ، مع مراعاة الفقرة (٣) .

(٣) [ شرط الاجماع ] (١) يجوز أن يرد في اللائحة التنفيذية تحديد ما لا يجوز تعديله من أحكام اللائحة التنفيذية إلا بالاجماع .

(ب) يقتضي إدخال أي تعديل على اللائحة التنفيذية يؤدي إلى إضافة أحكام إلى الأحكام المحددة في اللائحة التنفيذية تطبيقاً للفقرة الفرعية (أ) أو حذفها توفر الاجماع .

(ج) لا تؤخذ في الحسبان إلا الأصوات المدلى بها فعلاً للبت في توفر الاجماع . ولا يعد الامتناع عن التصويت بمثابة تصويت .

(٤) [ تنازع المعاهدة والاتفاقية التنفيذية ] في حال تنازع أحكام هذه المعاهدة وأحكام اللائحة التنفيذية ، تكون الغلبة لأحكام المعاهدة .

## المادة ١٥

علاقة هذه المعاهدة باتفاقية باريس

(١) [ الالتزام بالامتثال لاتفاقية باريس ] يمثل كل طرف متعاقداً للأحكام المتعلقة بالبراءات من اتفاقية باريس .

(٢) [ الالتزامات والحقوق المترتبة على اتفاقية باريس ] (أ) ليس في هذه المعاهدة ما يحد من الالتزامات المترتبة على الأطراف المتعاقدة بعضها تجاه بعض بناء على اتفاقية باريس .

(ب) ليس في هذه المعاهدة ما يحد من الحقوق التي يتمتع بها المودعون والمالكون بناء على اتفاقية باريس .

## المادة ١٦

## أثر المراجعات والتعديلات المدخلة على معاهدة التعاون بشأن البراءات

(١) [تطبيق المراجعات والتعديلات المدخلة على معاهدة التعاون بشأن البراءات] يطبق لأغراض هذه المعاهدة ولاحتها التنفيذية ما يدخل على معاهدة التعاون بشأن البراءات من مراجعة أو تعديل بعد ٢ يونيو/حزيران ٢٠٠٠ ويكون متاشياً وأحكام هذه المعاهدة، في حال قررت الجمعية ذلك بثلاثة أرباع الأصوات المدلى بها في الحال الخاصة، مع مراعاة الفقرة (٢).

(٢) [عدم تطبيق الأحكام الانتقالية من معاهدة التعاون بشأن البراءات] لا يطبق لأغراض هذه المعاهدة ولاحتها التنفيذية أي حكم من معاهدة التعاون بشأن البراءات ينص على أن حكماً مراجعاً أو معدلاً من معاهدة التعاون بشأن البراءات لا يطبق على دولة طرف في تلك المعاهدة أو مكتب تلك الدولة أو المكتب الذي يعمل باسمها مادام ذلك الحكم لا يتوافق والقانون الذي تطبقه تلك الدولة أو يطبقه ذلك المكتب.

## المادة ١٧

## الجمعية

(١) [تكوين الجمعية] (١) تكون للأطراف المتعاقدة جمعية.

(ب) يكون كل طرف متعاقداً ممثلاً بمندوب واحد يجوز أن يساعده مندوبي مناوبون ومستشارون وخبراء، ولا يمثل كل مندوب إلا طرفاً متعاقداً واحداً.

(٢) [مهام الجمعية] تباشر الجمعية المهام التالية:

"١" تتناول كل المسائل المتعلقة بالمحافظة على هذه المعاهدة وتطورها وتطبيقاتها وتسخير أعمالها؛

"٢" وتضع الاستمارات الدولية النموذجية واستماراة العريضة مما هو مشار إليه في المادة ١٤(١)(ج) بمساعدة المكتب الدولي؛

"٣" وتعديل اللائحة التنفيذية؛

"٤" وتحدد الشروط المتعلقة بتاريخ بدء العمل بكل استماراة دولية نموذجية واستماراة العريضة مما هو مشار إليه في البند "٢" وكل تعديل مشار إليه في البند "٣"؛

[المادة ١٧(٢)، تابع]

"٥" وتبت في وجوب تطبيق آية مراجعة أو أي تعديل مما يدخل على معاهدة التعاون بشأن البراءات، تطبيقاً للمادة ١٦(١)، لأغراض هذه المعاهدة ولاحتها التنفيذية؛

"٦" وتؤدي آية وظائف مناسبة أخرى بناء على هذه المعاهدة.

(٣) [النصاب القانوني] (١) يتكون النصاب القانوني من نصف عدد أعضاء الجمعية التي تكون دولاً.

(ب) بالرغم من الفقرة الفرعية (أ)، يجوز للجمعية أن تتخذ قراراتها إذا كان عدد أعضاء الجمعية من الدول الممثلة في أحدى الدورات أقل من نصف عدد أعضاء الجمعية التي تكون دولاً ولكنه يعادل ثلث أعضاء الجمعية التي تكون دولاً أو يزيد عليه . ومع ذلك ، فإن كل تلك القرارات ، باستثناء القرارات المتعلقة بإجراءات الجمعية ، لا تصبح نافذة إلا بعد استيفاء الشروط الواردة فيما بعد . وبينما المكتب الدولي تلك القرارات لأعضاء الجمعية التي تكون دولاً ولم تكن ممثلاً ويدعوها إلى الأدلة كنبلة بصوتها أو بامتثالها عن التصويت خلال فترة مدتها ثلاثة أشهر تحسب اعتباراً من تاريخ التليغ . وإذا كان عدد تلك الأعضاء من أدلبي بصوته أو امتنع عن التصويت بذلك الشكل ، عند انقضاء تلك الفترة ، يعادل عدد الأعضاء الذي كان مطلوباً لاستكمال النصاب القانوني في الدورة ذاتها ، فإن تلك القرارات تصبح نافذة شرط الحصول في الوقت نفسه على الأغلبية المنشطة .

(٤) [اتخاذ القرارات في الجمعية] (أ) تسعى الجمعية إلى اتخاذ قراراتها بتوافق الآراء .

(ب) في حال استحالة الوصول إلى قرار بتوافق الآراء ، بيت في المسألة بالتصويت . وفي تلك الحالة

"١١" يكون لكل طرف متعاقد يكون دولة صوت واحد ولا يصوت إلا باسمه ؛

"٢٠" ويجوز لأي طرف متعاقد يكون منظمة دولية حكومية أن يشترك في التصويت بدلاً من الدول الأعضاء فيه بعدد من الأصوات يعادل عدد الدول الأعضاء فيها والأطراف في هذه المعاهدة . ولا يجوز لأية منظمة دولية حكومية من ذلك القبيل أن تشتراك في التصويت لآمارست لية دولة من الدول الأعضاء فيها حتى في التصويت والعكس بالعكس . وعلاوة على ذلك ، لا تشتراك أية منظمة دولية حكومية من ذلك القبيل في التصويت إذا كانت أية دولة من الدول الأعضاء فيها والأطراف في هذه المعاهدة دولة عضواً في منظمة دولية حكومية أخرى من ذلك القبيل وانتشركت تلك المنظمة الدولية الحكومية الأخرى في ذلك التصويت .

(٥) [الأغلبية] (أ) تتخذ الجمعية قراراتها بثلثي عدد الأصوات المندلى بها ، مع مراعاة المادة ١٤(٢) و(٣) والمادة ١٩(٣) .

(ب) لا تؤخذ في الحساب إلا الأصوات العدلية بها فعلاً لدى البت في تحقيق الأغليبية المنشترطة من عدمه . ولا يعتبر الامتناع عن التصويت بمثابة تصويت .

(٦) [ الدورات ] تعقد الجمعية دورة عادية مرة كل سنتين بناء على دعوة من المدير العام .

(٧) [ النظام الداخلي ] تضع الجمعية نظامها الداخلي ، بما في ذلك القواعد المتعلقة بالدعوة إلى عقد الدورات الاستثنائية .

## المادة ١٨

### المكتب الدولي

(١) [ المهام الإدارية ] (أ) يباشر المكتب الدولي المهام الإدارية المتعلقة بهذه المعاهدة .

(ب) يتولى المكتب الدولي بوجه خاص إعداد الاجتماعات ويتكلل أعمال أمانة الجمعية ولجان الخبراء والأفرقة العاملة التي قد تتشكل الجمعية .

(٢) [ الاجتماعات خلاف دورات الجمعية ] يدعو المدير العام أية لجان أو أفرقة عاملة تتشكل الجمعية إلى الاجتماع .

(٣) [ دور المكتب الدولي في الجمعية والاجتماعات الأخرى ] (أ) يشترك المدير العام والأشخاص الذين يعينهم ، من غير حق التصويت ، في كل اجتماعات الجمعية ولجان والأفرقة العاملة التي تتشكل الجمعية .

(ب) يكون المدير العام أو الموظف الذي يعينه المدير العام أمين الجمعية ولجان والأفرقة العاملة المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) بحكم المنصب .

(٤) [ المؤتمرات ] (أ) يتخذ المكتب الدولي الإجراءات التحضيرية لعقد أي مؤتمر للمراجعة ، وفقاً لتوجيهات الجمعية .

(ب) يجوز للمكتب الدولي أن يتشاور مع الدول الأعضاء في المنظمة والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية والوطنية غير الحكومية بشأن الإجراءات التحضيرية المذكورة .

(ج) يشترك المدير العام والأشخاص الذين يعينهم في المناقشات التي تدور في مؤتمرات المراجعة من غير حق التصويت فيها .

(٥) [المهام الأخرى] يباشر المكتب الدولي آية مهامات أخرى تُسند إليه فيما يتعلق بهذه المعاهدة.

#### المادة ١٩

##### المراجعات

(١) [مراجعة المعاهدة] يجوز مراجعة هذه المعاهدة في مؤتمر تعقده الأطراف المتعاقدة مع مراعاة الفقرة (٢) وتقرب الجمعية الدعوة إلى عقد أي مؤتمر للمراجعة.

(٢) [مراجعة بعض أحكام المعاهدة لتعديلها] يجوز تعديل المادة (١٧)(٢) و(٦) في مؤتمر للمراجعة أو في الجمعية وفقاً لأحكام الفقرة (٣).

(٣) [تعديل بعض أحكام المعاهدة في الجمعية] (أ) يجوز لأي طرف متعاقد أو للمدير العام أن يقدم باقتراحات لتعديل المادة (١٧)(٢) و(٦) في الجمعية. ويتولى المدير العام تبليغ تلك الاقتراحات للأطراف المتعاقدة قبل أن تنظر فيها الجمعية بستة أشهر على الأقل.

(ب) يقتضي اعتماد أي تعديل للأحكام المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) ثلاثة أرباع الأصوات المدللة بها.

(ج) يدخل أي تعديل للأحكام المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) حيز التنفيذ بعد شهر من أن يتسلم المدير العام من ثلاثة أرباع الأطراف المتعاقدة التي كانت أعضاء في الجمعية وقت اعتمدت الجمعية التعديل لخطارات كتابية تفيد قبول التعديل وفقاً لقواعدها الدستورية. ويكون كل تعديل لثلاثة الأحكام بعد قوله بذلك الشكل متزماً لكل الأطراف المتعاقدة وقت دخول التعديل حيز التنفيذ والدول والمنظمات الدولية الحكومية التي تصبح أطرافاً متعاقدة في تاريخ لاحق.

#### المادة ٢٠

##### أطراف هذه المعاهدة

(١) [الدول] يجوز لأنية دولة تكون طرفاً في اتفاقية باريس أو عضواً في المنظمة والتي يجوز منح براءات بشأنها أما عن طريق مكتبيها وأما عن طريق مكتب دولة أو منظمة دولية حكومية أخرى أن تصبح طرفاً في هذه المعاهدة.

(٢) [المنظمات الدولية الحكومية] يجوز لآية منظمة دولية حكومية أن تصبح طرفا في هذه المعاهدة إذا كانت دولة واحدة على الأقل من الدول الأعضاء في تلك المنظمة الدولية الحكومية طرفا في اتفاقية باريس أو عضواً في المنظمة وأعلنت المنظمة الدولية الحكومية أن من المسرح لها حسب الأصول ووفقاً لنظمها الداخلي بأن تصبح طرفاً في هذه المعاهدة بالإضافة إلى ما يلي :

"١" أنها مختصة بمنع براءات يسري أثرها على كل الدول الأعضاء فيها ؛

"٢" أو أنها مختصة بالمسائل التي تغطيها هذه المعاهدة ولها تشريع خاص يلزم كل الدول الأعضاء فيها بشأن تلك المسائل وأن لها مكتباً إقليمياً لأغراض منع براءات يسري أثرها في أراضيها وفقاً للتشريعها أو أنها كلفت مكتباً إقليمياً بذلك .

ويقدم ذلك الإعلان عند ايداع وثيقة التصديق أو الانضمام ، مع مراعاة الفقرة (٣) .

(٣) [المنظمات الإقليمية للبراءات] يجوز المنظمة الأوروبية للبراءات والمنظمة الأوروبية الآسيوية للبراءات والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الصناعية والمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية ، بعد توجيه الإعلان المشار إليه في الفقرة (٢) "١" أو "٢" في المؤتمر البلوماسي الذي اعتمد هذه المعاهدة ، أن تصبح طرفاً في هذه المعاهدة باعتبارها منظمات دولية حكومية ، إذا أعلنت ، وقت ايداع وثيقة التصديق أو الانضمام ، أن من المسرح لها حسب الأصول ووفقاً لنظمها الداخلي بأن تصبح طرفاً في هذه المعاهدة .

(٤) [التصديق أو الانضمام] يجوز لآية دولة أو منظمة دولية حكومية استوفت الشروط المنصوص عليها في الفقرة (١) أو (٢) أو (٣) أن تودع ما يلي :

"١" وثيقة تصديق إذا وقعت هذه المعاهدة ؛

"٢" أو وثيقة انضمام إذا لم توقع هذه المعاهدة .

## المادة ٢١

### دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ وتاريخ نفاذ التصديق أو الانضمام

(١) [دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ] تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد أن تودع عشر دول وثلاثة تصديقها أو انضمما لها لدى المدير العام بثلاثة أشهر .

(٢) [ تاريخ نفاذ التصديق والانضمام ] تصبح هذه المعاهدة ملزمة على النحو التالي :

"١" للدول العشر المشار إليها في الفقرة (١) اعتباراً من تاريخ دخول هذه المعاهدة حيز

التنفيذ ؛

"٢" وكل دولة أخرى اعتباراً من انتصاف ثلاثة أشهر بعد التاريخ الذي تودع فيه الدولة وثيقة تصديقها أو انضمماها لدى المدير العام أو اعتباراً من أي تاريخ لاحق مبين في تلك الوثيقة على الا يكون ذلك بعد تاريخ ذلك الاداع بأكثر من ستة أشهر ؟

"٣" وكل من المنظمة الأوروبية للبراءات والمنظمة الأوروبية الآسيوية للبراءات والمنظمة الإقليمية الأفريقية الملكية الصناعية اعتباراً من انتصاف ثلاثة أشهر بعد ايداع وثيقة تصدقها أو انضمماها أو اعتباراً من أي تاريخ لاحق مبين في تلك الوثيقة على الا يكون ذلك بعد تاريخ ذلك الاداع بأكثر من ستة أشهر ، اذا أودعت الوثيقة بعد دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ وفقاً للفقرة (١) او دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ بثلاثة أشهر اذا أودعت تلك الوثيقة قبل دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ ؛

"٤" ولأية منظمة دولية حكومية أخرى تكون أهلاً لتصبح طرفاً في هذه المعاهدة اعتباراً من انتصاف ثلاثة أشهر بعد ايداع وثيقة تصدقها أو انضمماها أو اعتباراً من أي تاريخ لاحق مبين في تلك الوثيقة على الا يكون ذلك بعد تاريخ ذلك الاداع بأكثر من ستة أشهر .

## المادة ٢٢

### تطبيق هذه المعاهدة على الطلبات والبراءات الراهنة

(١) [ العيدأ ] يطبق الطرف المتعاقد أحكام هذه المعاهدة ولانتها التنفيذية ، خلاف المادتين ٥ و ٦ (١) و (٢) والقواعد المعنية من اللائحة التنفيذية ، على الطلبات قيد النظر والبراءات النافذة في التاريخ الذي تصبح فيه هذه المعاهدة ملزمة لذلك الطرف المتعاقد بناء على المادة ٢١ مع مراعاة الفقرة (٢) .

(٢) [ الاجراءات ] لا يكون الطرف المتعاقد ملزماً بتطبيق أحكام هذه المعاهدة ولانتها التنفيذية على أي إجراء من الاجراءات المتعلقة بالطلبات والبراءات المشار إليها في الفقرة (١) اذا بدأ ذلك الاجراء قبل التاريخ الذي تصبح فيه هذه المعاهدة ملزمة لذلك الطرف المتعاقد بناء على المادة ٢١ .

المادة ٢٣

التحفظات

- (١) [التحفظ] يجوز لأية دولة أو منظمة دولية حكومية أن تعلن بموجب تحفظ أن أحكام المادة (٦) لا تطبق على أي شرط يتعلق بوحدة الاختراع ويطبق على طلب دولي بناء على معايدة التعاون بشأن البراءات.
- (٢) [الإجراءات الشكلية] يتم إبداء أي تحفظ بناء على الفقرة (١) في اعلان مشفوع بالوثيقة التي تودعها الدولة أو المنظمة الدولية الحكومية المتحفظة للتدقيق على هذه المعايدة أو الانصمام إليها.
- (٣) [سحب التحفظ] يجوز سحب أي تحفظ يتم إبداؤه بناء على الفقرة (١) في أي وقت.
- (٤) [حظر التحفظات الأخرى] لا يجوز إبداء أي تحفظ على هذه المعايدة خلاف التحفظ المسموح به بناء على الفقرة (١).

المادة ٢٤

نقض المعاهدة

- (١) [الاخطرار] يجوز لأي طرف متعاقد أن ينقض هذه المعايدة بموجب اخطار موجه الى المدير العام.
- (٢) [تاريخ النفاذ] يدخل النقض حيز التنفيذ بعد سنة من التاريخ الذي يتسلم فيه المدير العام الاخطرار أو في أي تاريخ لاحق مبين في الاخطرار . ولا يؤثر في تطبيق هذه المعايدة على أي طلب قيد النظر أو أية براءة نافذة بالنسبة إلى الطرف المتعاقد صاحب النقض وقت دخول النقض حيز التنفيذ .

المادة ٢٥

لغات المعاهدة

- (١) [النصوص الأصلية] توقع هذه المعايدة في نسخة أصلية باللغات العربية والاسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والفرنسية ، وتعتبر كل النصوص دون غيرها متساوية في الحجية .  
[المادة ٢٥ ، تابع]
- (٢) [النصوص الرسمية] يترى المدير العام اعداد نص رسمي بلغة خلاف اللغات المشار إليها في الفقرة (١) بعد التشاور مع الأطراف المعنية . ولأغراض هذه الفقرة ، يقصد بالطرف المعنى كل دولة تكون طرفا في هذه المعايدة أو أهلاً لتصبح طرفا فيها بناء على المادة (٢٠) وتكون لغتها الرسمية أو احدى لغاتها الرسمية هي اللغة المعنية وكل من المنظمة الأوروبية للبراءات والمنظمة الأوروبية الآسيوية للبراءات والمنظمة الأقليمية الأفريقية الملكية الصناعية وأية منظمة دولية حكومية أخرى تكون طرفا في هذه المعايدة أو يجوز لها أن تصبح طرفا فيها إذا كانت لحدى لغاتها الرسمية هي اللغة المعنية .
- (٣) [غلبة النصوص الأصلية] في حال اختلاف الآراء حول تفسير النصوص الأصلية والنصوص الرسمية ، تكون الغة للنصوص الأصلية .

المادة ٢٦

توقيع المعاهدة

تظل هذه المعاهدة متحدة لترقيع أية دولة تكون أهلاً لتصبح طرفاً في هذه المعاهدة بناءً على المادة ٢٠(١) وكل من [المنظمة الأوروبية للبراءات والمنظمة الأوروبية الآسيوية للبراءات والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الصناعية في المقر الرئيسي للمنظمة مدة سنة بعد اعتمادها].

المادة ٢٧

أمين الاداع وتسجيل المعاهدة

- (١) [أمين الاداع] يكون المدير العام أمين لداع هذه المعاهدة.  
(٢) [تسجيل هذه المعاهدة] يتولى المدير العام تسجيل هذه المعاهدة لدى أمانة الأمم المتحدة.

## اللائحة التنفيذية لمعاهدة قانون البراءات

## المحتويات

القاعدة الأولى	تعديل مختصرة
القاعدة ٢	تفاصيل بشأن تاريخ الإيداع بناء على المادة ٥
القاعدة ٣	تفاصيل بشأن الطلب في المادة ٦ (١) و (٢) و (٣)
القاعدة ٤	وجود طلب سابق وفقاً للمادة ٦ (٥) والقاعدة ٤ (٤) أو طلب مودع سابق وفقاً للقاعدة ٢ (٥) (ب)
القاعدة ٥	الأدلة المشار إليها في المادتين ٦ (٦) و ٨ (٤) (ج) والقواعد ٧ (٤) و ١٥ (٤) و ١٦ (١) و ١٧ (٦) و ١٨ (٤)
القاعدة ٦	المهل المتعلقة بالطلب وفقاً للمادة ٦ (٧) و (٨)
القاعدة ٧	تفاصيل بشأن التمثيل وفقاً للمادة ٧
القاعدة ٨	إيداع التبليغات وفقاً للمادة ٨ (١)
القاعدة ٩	تفاصيل بشأن الترقيع وفقاً للمادة ٨ (٤)
القاعدة ١٠	تفاصيل بشأن البيانات المشار إليها في المادة ٨ (٥) و (٦) و (٨)
القاعدة ١١	المهل المتعلقة بالتبيّنات وفقاً للمادة ٨ (٧) و (٨)
القاعدة ١٢	تفاصيل بشأن وقف الإجراءات المتعلقة بالمهل بناء على المادة ١١
القاعدة ١٣	تفاصيل بشأن رد الحقوق بعد أن يتضح للمكتب وجود العناية الازمة أو انعدام القصد بناء على المادة ١٢
القاعدة ١٤	تفاصيل بشأن تصحيح المطالبة بالأولوية أو إضافتها ورد حق الأولوية بناء على المادة ١٣
القاعدة ١٥	التماس لقيد تغيير في الاسم أو العنوان
القاعدة ١٦	التماس لقيد تغيير المودع أو المالك
القاعدة ١٧	التماس لقيد ترخيص أو تأمين عيني
القاعدة ١٨	التماس لتصحيح خطأ
القاعدة ١٩	طريقة تعريف الطلب بدون رقمه
القاعدة ٢٠	وضع الاستثمارات الدولية المنوّجة
القاعدة ٢١	شرط الاجماع بناء على المادة ١٤ (٣)

## القاعدة الأولى

## تعابير مختصرة

(١) [ "المعاهدة" و "المادة" ] (أ) تعني كلمة "المعاهدة" في هذه اللائحة التنفيذية معاهدة قانون البراءات .

(ب) تشير كلمة "المادة" في هذه اللائحة التنفيذية إلى المادة المحددة من المعاهدة .  
 (٢) [ التعابير المختصرة المعرفة في المعاهدة ] يكون للتعابير المختصرة المعرفة في المادة الأولى لأغراض المعاهدة المعنى ذاته لأغراض هذه اللائحة التنفيذية .

## القاعدة ٢

## تفاصيل بشأن تاريخ الإيداع بناء على المادة ٥

(١) [ المهلتان المشار إليها في المادة (٣) و (٤)(ب) ] مع مراعاة الفقرة (٢) ، لا تقل المهلتان المشار إليها في المادة (٣) و (٤)(ب) عن شهرين اعتباراً من تاريخ الاخطار المشار إليه في المادة (٣) .

(٢) [ استثناء بشأن المهلة المشار إليها في المادة (٤)(ب) ] تكون المهلة المشار إليها في المادة (٤)(ب) شهرين على الأقل اعتباراً من التاريخ الذي تسلم فيه المكتب أصلاً عنصراً أو أكثر من العناصر المشار إليها في الحالات التي لم يتم فيها الاخطار بناء على المادة (٣) بسبب عدم إيداع البيانات التي تسمح للمكتب بالاتصال بالمودع .

(٣) [ المهلتان المشار إليها في المادة (٦)(أ) و (ب) ] تكون المهلتان المشار إليها في المادة (٦)(أ) و (ب) ما يلي :

"١" شهرين على الأقل اعتباراً من تاريخ الاخطار في الحالات التي وجه فيها ذلك الاخطار بناء على المادة (٥) ؛

"٢" وشهرين على الأقل اعتباراً من التاريخ الذي تسلم فيه المكتب أصلاً عنصراً أو أكثر من العناصر المشار إليها في المادة (١)(أ) في الحالات التي لم يوجه فيها الاخطار .

(٤) [ الشروط التي تنص عليها المادة (٦)(ب) ] مع مراعاة القاعدة (٣) ، يجوز للطرف المتعاقدين أن يشترط ما يلي لتحديد تاريخ الإيداع وفقاً للمادة (٦)(ب) :

"١" أن تودع صورة من الطلب السابق خلال المهلة المطبقة بناء على الفقرة (٣) ؛  
 [ القاعدة (٤) ، تابع ]

"٢" وأن تودع صورة من الطلب السابق وتاريخ إيداعه بناء على دعوة من المكتب بعد أن يصدق على صحتهما المكتب الذي أودع لديه الطلب السابق وذلك خلال مهلة لا تقل عن أربعة أشهر اعتباراً من تاريخ تلك الدعوة أو المهلة المطبقة بناء على القاعدة (١) مع الأخذ بالمهلة التي تتضمن أولاً ؛

"٣" وأن تودع ترجمة للطلب السابق في حال لم يكن محرراً بلغة يقبلها المكتب وذلك خلال المهلة المطبقة بناء على الفقرة (٣) ؛

"٤" وأن يتضمن الطلب السابق الجزء غير المتوفر من الوصف أو الرسم البياني غير المتوفر بالكامل ؛

"٥" وأن يكون الطلب متضمناً لبيان بأن محتويات الطلب السابق واردة في الطلب بالاحالة وذلك في التاريخ الذي تسلم فيه المكتب أصلاً عنصراً أو أكثر من العناصر المشار إليها في المادة (١)(٥)؛

"٦" وأن يودع بيان بشأن المكان الذي يكون فيه الجزء غير المتوفر من الوصف أو الرسم البياني غير المتوفر في الطلب السابق أو في الترجمة المشار إليها في البند "٣" وذلك خلال المهلة المطبقة بناء على الفقرة (٣).

(٥) [الشروط المشار إليها في المادة (٥)(٧)(أ)] (أ) لأغراض تاريخ الإيداع، تبين الاشارة إلى الطلب المودع سابقاً والمذكور في المادة (٥)(٧)(أ) أن الوصف وأية رسوم بيانية تحل محلها الاشارة إلى الطلب المودع سابقاً، وتبين الاشارة أيضاً رقم ذلك الطلب والمكتب الذي لودع لديه، ويجوز للطرف المتعاقد أن يشترط أيضاً بيان تاريخ إيداع الطلب المودع سابقاً في الاشارة.

(ب) مع مراعاة القاعدة (٣)، يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط ما يلي :

"١" أن تودع لدى المكتب صورة من الطلب المودع سابقاً وترجمة له في حال لم يكن محرراً بلغة يقبلها المكتب وذلك خلال مهلة لا تقل عن شهرين اعتباراً من التاريخ الذي تسلم فيه المكتب الطلب الذي يتضمن الاشارة المنكورة في المادة (٥)(٧)(أ)؛

"٢" وأن تودع لدى المكتب صورة مصدقة من الطلب المودع سابقاً وذلك خلال مهلة لا تقل عن أربعة أشهر اعتباراً من تاريخ تسلمه الطلب الذي يتضمن الاشارة المنكورة في المادة (٥)(٧)(أ).

(ج) يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط أن تكون الاشارة المشار إليها في المادة (٥)(٧)(أ) اشارة إلى طلب مودع سابقاً أو دفعه المودع أو سلفه أو خلفه.

(٦) [الاستثناءات المشار إليها في المادة (٨)(٢)"٢] تكون أنواع الطلبات المشار إليها في المادة (٨)(٢)"٢" ما يلي :

[القاعدة (٦)، تابع]

"١" الطلبات الجزئية ؛

"٢" والطلبات المكملة أو المكملة جزئياً ؛

"٣" وطلبات المودعين الجدد الذين تقرر حقهم في اختياره يتضمنه طلب سابق.

### القاعدة ٣

تفاصيل بشأن الطلب في المادة (٦)(١) و(٢) و(٣)

(١) [الشروط الإضافية المشار إليها في المادة (٦)(٣)"٣][ (أ) يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط على المودع الذي يرغب في أن يعامل طلبه كطلب جزئي وفقاً للقاعدة (٦)(١)"١] أن يبين ما يلي :

"١" رغبته في أن يعامل الطلب على ذلك الأساس ؛

"٢" ورقم الطلب الذي تجزأ منه الطلب وتاريخ إيداعه.

(ب) يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط على المودع الذي يرغب في أن يعامل طلبه كطلب وفقاً لقاعدة (٢)(٣) إن يبين ما يلي :

"١" رغبته في أن يعامل طلبه على ذلك الأساس ؛

"٢" ورقم الطلب السابق وتاريخ إيداعه .

(٣) [ استماراة العريضة وفقاً للمادة (٢)(ب) ] يقبل الطرف المتعاقد تقديم المحتويات المشار إليها في المادة (٢)(١) على النحو التالي :

"١" على استماراة العريضة ، إذا كانت تتماشى واستماراة عريضة معايدة التعاون بشأن البراءات مع لية تعديلات تنص عليها القاعدة (٢٠) ؛

"٢" أو على استماراة عريضة معايدة التعاون بشأن البراءات ، إذا كانت مشفوعة ببيان يفيد رغبة المودع في أن يعامل الطلب كطلب وطني أو إقليمي . وفي هذه الحالة ، تعتبر استماراة العريضة متحمزة لتعديلات المشار إليها في البند "١" ؟

[ القاعدة (٣)(٢) ، تابع ]

"٣" أو على استماراة عريضة معايدة التعاون بشأن البراءات التي تتضمن بياناً يغدو رغبة المودع في أن يعامل طلبه كطلب وطني أو إقليمي إذا توفرت استماراة من ذلك القبيل في إطار معايدة التعاون بشأن البراءات .

(٤) [ الشرط المشار إليه في المادة (٣) ] يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط ، بناء على المادة (٦)، ترجمة لاسم والمطالب والملخص من طلب محرر بلغة يقبلها المكتب إلى لية لغات أخرى يقبلها ذلك المكتب .

#### القاعدة ٤

وجود طلب سابق وفقاً للمادة (٥) والقاعدة (٤)  
أو طلب مودع سابقاً وفقاً للقاعدة (٥)(ب)

(١) [ صورة من الطلب السابق المشار إليه في المادة (٥) ] مع مراعاة الفقرة (٣) ، يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط إيداع صورة من الطلب السابق المشار إليه في المادة (٥) لدى المكتب خلال مهلة لا تقل عن ١٦ شهراً اعتباراً من تاريخ إيداع ذلك الطلب السابق ، أو اعتباراً من تاريخ الإيداع الأسبق في حال وجود أكثر من طلب سابق واحد .

(٢) [ التصديق ] مع مراعاة الفقرة (٣) ، يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط تصديق المكتب الذي أودع لديه الطلب السابق على صحة الصورة المشار إليها في الفقرة (١) وتاريخ إيداع الطلب السابق .

(٣) [ وجود طلب سابق أو طلب مودع سابقاً ] لا يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط إيداع صورة أو صورة مصدقة من طلب سابق أو التصديق على تاريخ الإيداع كما تشير إليه الفقرتان (١) و(٢) والقاعدة (٤) ، أو صورة أو صورة مصدقة من الطلب المودع سابقاً كما تشير إليه القاعدة (٥)(ب) في حال أودع الطلب السابق أو الطلب المودع سابقاً لدى مكتبه أو كان متوفراً لذلك المكتب من مكتبة رقمية يقبلها المكتب لذلك الغرض .

(٤) [ الترجمة ] في حال لم يكن الطلب السابق محرراً بلغة يقبلها المكتب وكان البت في أهلية الاختراع المعنوي للبراءة يتأثر بسريان المطالبة بالأولوية ، يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط على المودع إيداع ترجمة للطلب السابق المشار إليه في الفقرة (١) بناء على دعوة من المكتب أو هيئة مختصة أخرى خلال مهلة لا تقل عن شهرين اعتباراً من تاريخ تلك الدعوة وعن المهلة المطبقة بناء على تلك الفقرة إن وجدت .

## القاعدة ٥

الأدلة المشار إليها في المادتين ٦(١) و ٨(٤)(ج)  
والفوائد ٧(٤) و ١٥(٤) و ١٦(٦) و ١٧(٦) و ١٨(٤)

في حال أخطر المكتب المودع أو المالك لو أي شخص آخر أن المادة ٦(١) أو ٨(٤)(ج) أو القاعدة ٧(٤) أو ١٥(٤) لو ١٦(٦) أو ١٧(٦) أو ١٨(٤) تشرط تقديم دلة ، يجب أن يبين الأخطار سبب تشكك المكتب في صحة المسألة أو البيان أو التوقيع أو دقة الترجمة ، حسب الحال .

## القاعدة ٦

المهل المتعلقة بالطلب وفقاً للمادة ٦(٧) و ٨(٨)

(١) [ المهلتان المشار إليها في المادة ٦(٧) و ٨(٨) ] مع مراعاة الفقرتين (٣) و (٤) ، لا تقل المهلتان المشار إليها في المادة ٦(٧) و ٨(٨) عن شهرين اعتباراً من تاريخ الأخطار المشار إليها في المادة ٦(٧) .

(٢) [ استثناء بشأن المهلة المشار إليها في المادة ٦(٨) ] مع مراعاة الفقرة (٣) ، تكون المهلة المشار إليها في المادة ٦(٨) ثلاثة أشهر على الأقل اعتباراً من التاريخ الذي يتسلم فيه المكتب أصلًا عنصراً أو أكثر من الفناصر المشار إليها في المادة ٥(١)(أ) في حال عدم توجيه أخطر بناء على المادة ٦(٧) بسبب عدم إيداع البيانات التي تسمح للمكتب بالاتصال بالمودع .

(٣) [ المهلتان المشار إليها في المادة ٦(٧) و ٨(٨) بشأن تسديد رسم الطلب وفقاً لمعاهدة التعاون بشأن البراءات ] في حال عدم تسديد الرسم يتشرط تسديده بموجب المادة ٦(٤) فيما يتصل بإيداع الطلب ، يجوز للطرف المتعاقدين ، بناء على المادة ٦(٧) و ٨(٨) ، أن يطبق مهلاً للتسديد ، بما في ذلك التسديد المتأخر ، تكون هي ذاتها المطبقة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات فيما يتعلق بعنصر الرسم الأساسي من الرسم الدولي .

## القاعدة ٧

تفاصيل بشأن التمثيل وفقاً للمادة ٧

(١) [ الإجراءات الأخرى المشار إليها في المادة ٧(٢)(أ) "٣" ] لا يجوز للطرف المتعاقدين أن يتشرط تعين ممثل للإجراءات الأخرى التالية المشار إليها في المادة ٧(٢)(أ) "٣" :

١" إيداع صورة من طلب سابق وفقاً للقاعدة ٤(٤) ؛

[ القاعدة ٧(١) ، تابع ]

٢" وإيداع صورة من طلب مودع سابق وفقاً للقاعدة ٢(٥)(ب) .

(٢) [ تعين ممثل وفقاً للمادة ٧(٣) ] (أ) يقبل الطرف المتعاقدين تعيين الممثل للمكتب بموجب ما يلي :

"١" تبلغ منفصل (يشار إليه فيما يلي بكلمة "التوكيل") بوقعه المودع أو المالك أو الشخص المعنى الآخر ويبيّن اسم المعنى وعنوانه ،

أو استماره العريضة المشار إليها في المادة (٢) مع توقيع المودع ، حسب اختياره  
المودع .

(ب) يكون التوكيل الواحد كافياً حتى في الحالات التي يتعلق فيها بأكثر من طلب أو براءة للشخص نفسه أو بأكثر من طلب وبراءة للشخص نفسه شرط تحديد الطلبات والبراءات كلها في التوكيل الواحد . ويكون التوكيل الواحد كافياً أيضاً حتى في الحالات التي يتعلق فيها بطلبات ذلك الشخص لبراءاته الحالية والمقبلة كلها مع مراعاة أي استثناء بينه وبينه القائم بالتعيين . ويجوز للمكتب أن يشترط إيداع صورة متفقمة من التوكيل لكل طلب وبراءة يتعلق بهما في حال كان ذلك التوكيل الواحد مودعاً على الورق أو بآية طريقة أخرى يسمع بها المكتب .

(٣) [ ترجمة التوكيل ] يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط إرفاق التوكيل بترجمة إذا لم يكن محرراً بلغة يقبلها المكتب .

(٤) [ الأدلة ] لا يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط إيداع الأدلة لدى المكتب إلا في حال كان من المعقول أن يشك ذلك المكتب في صحة أي بيان يتضمنه التبليغ المشار إليه في الفقرة (٢)(أ) .

(٥) [ المهلتان المشار إليها في المادة (٧)(٥) و(٦) ] مع مراعاة الفقرة (٦) ، لا تقل المهلتان المشار إليها في المادة (٧)(٥) و(٦) عن شهرين اعتباراً من تاريخ الاخطار المشار إليه في المادة (٧)(٥) .

(٦) [ استثناء بشأن المهلة المشار إليها في المادة (٧)(٦) ] تكون المهلة المشار إليها في المادة (٧)(٦) ثلاثة أشهر على الأقل اعتباراً من التاريخ الذي بدأ فيه الإجراء المشار إليه في المادة (٥) في حال عدم توجيه الاخطار المشار إليه في المادة (٧)(٥) بسبب عدم إيداع البيانات التي تسمح للمكتب بالاتصال بالمودع أو المالك أو الشخص المعنى الآخر .

## القاعدة ٨

## (١) ايداع التبليغات وفقاً للمادة (٨)

(أ) [التبليغات المودعة على ورق] (أ) مع مراعاة المادتين (٥) و (٨)(د) ، يجوز لأي طرف متعاقد ، بعد ٢ يوميه/جزيران ٢٠٠٥ ، أن يستبعد إيداع التبليغات على ورق أو أن يستمر في السماح بإيداع التبليغات على ورق . وحتى ذلك التاريخ ، تسمح كل الأطراف المتعاقدة بإيداع التبليغات على ورق .

(ب) يجوز للطرف المتعاقد أن يحدد الشروط المتعلقة بشكل التبليغات الورقية ، مع مراعاة المادة (٣)ـ(٨)ـ(ج)ـ.

(ج) في حال كان الطرف المتعاقد يسمح بإيداع التبليغات على ورق ، على المكتب أن يسمع بإيداع التبليغات على ورق وفقاً للشروط المنصوص عليها في معايدة التعاون بشأن البراءات فيما يتعلق بشكل التبليغات على ورق .

(د) في حال اعتبار تسلم التبليغ الورقي أو معالجته غير عملي بسبب طبيعته ، يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط إيداع ذلك التبليغ في شكل آخر أو بوسائل أخرى للإرسال ، بالرغم من الفقرة الفرعية (أ).

(٢) [التبليغات المودعة في شكل الكتروني أو بوسائل الكترونية للإرسال] (أ) في حال كان الطرف المتعاقد يسمح بإيداع التبليغات في شكل الكتروني أو بوسائل الكترونية للإرسال لدى مكتبه بلغة معينة ، بما في ذلك إيداع التبليغات عن طريق التغرايف أو الطابعة عن بعد أو الفاكس أو آية وسيلة مماثلة أخرى للإرسال ، وكان ذلك الطرف يخضع لشروط تطبق بناء على معايدة التعاون بشأن البراءات فيما يتعلق بالتبليغات المودعة في شكل الكتروني أو بوسائل الكترونية للإرسال بذلك اللغة ، على المكتب أن يسمح بإيداع التبليغات في شكل الكتروني أو بوسائل الكترونية للإرسال باللغة المذكورة وفقاً لذلك الشروط .

(ب) يتولى الطرف المتعاقد الذي يسمح بإيداع التبليغات لدى مكتبه في شكل الكتروني أو بوسائل الكترونية للإرسال اخطار المكتب الدولي بالشروط التي ينص عليها قانونه المطبق بشأن ذلك الاتصال . ويتولى المكتب الدولي نشر أي تبليغ من ذلك القبيل باللغة التي يتم اخطاره بها وباللغات التي وضعت بها النصوص الأصلية والرسمية للمعاهدة وفقاً للمادة ٢٥.

(ج) في حال كان الطرف المتعاقد يسمح ، بناء على الفقرة الفرعية (أ) ، بإيداع التبليغات عن طريق التغرايف أو الطابعة عن بعد أو الفاكس أو آية وسيلة مماثلة أخرى للإرسال ، يجوز له أن يشترط أن تودع على ورق الصورة الأصلية من آية وثيقة أرسلت بوسيلة ارسال من ذلك القبيل مشفوعة بخطاب يحدد ذلك الارسال لدى المكتب خلال مهلة لا تقل عن شهر واحد اعتباراً من تاريخ الارسال .

(٣) [ صور مودعة في شكل الكتروني أو بوسائل الكترونية للرسال من التبليغات المودعة على ورق ]  
 (١) في حال كان الطرف المتعاقد يسمح بإيداع صورة من تبليغ مودع على ورق بلغة يقبلها المكتب ، في شكل الكتروني أو بوسائل الكترونية للرسال ، وكان ذلك الطرف المتعاقد يخضع لشروط تطبيق بناء على معايدة التعاون بشأن البراءات فيما يتعلق بإيداع تلك الصور من التبليغات ، على المكتب أن يسمح بإيداع صور من التبليغات في شكل الكتروني أو بوسائل الكترونية للرسال وفقاً لذك الشروط .

(ب) تطبق الفقرة (٢)(ب) على الصور الواردة في شكل الكتروني أو بوسائل الكترونية للرسال من التبليغات المودعة على ورق ، مع ما يلزم من تبديل .

#### القاعدة ٩

##### تفاصيل بشأن التوقيع وفقاً للمادة (٨)

(١) [ البيانات المشفوعة بالتوقيع ] يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط ارفاق ما يلى بتوقيع الشخص الطبيعي الموقع :

"١" بيان بالأحرف يوضح اسم الأسرة أو الاسم الرئيسي والاسم أو الأسماء الأولى أو الثانية لذلك الشخص ، أو الاسم أو الأسماء التي يستعملها ذلك الشخص عادة حسب اختياره ؛  
 "٢" وبيان يوضح الصفة التي وقع بها ذلك الشخص في حال عدم وضوح تلك الصفة من قراءة التبليغ .

(٢) [ تاريخ التوقيع ] يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط ارفاق ذلك التوقيع بيان يوضح التاريخ الذي جرى فيه التوقيع . وفي حال اشتراط ذلك البيان وعدم تقديمها ، يعتبر تاريخ التوقيع التاريخ الذي سلم فيه المكتب التبليغ الذي يحمل التوقيع ، أو تاريخ سابق لذلك التاريخ اذا كان الطرف المتعاقد يسمح بذلك .

(٣) [ توقيع تبليغ على ورق ] في حال كان التبليغ الموجه إلى مكتب الطرف المتعاقد على ورق وكان التوقيع مشترطاً ، فإن الطرف المتعاقد

"١" يقبل التوقيع بخط اليد مع مراعاة البند "٣" ؛

"٢" ويجوز له أن يسمح باستعمال أشكال أخرى من التوقيع بدلاً من التوقيع بخط اليد ، مثل التوقيع المطبوع أو المختوم أو استعمال خاتم أو شريط مشفر ؛

#### [ القاعدة ٩(٣) ، تابع ]

"٣" ويجوز له أن يشترط استعمال الختم بدلاً من التوقيع بخط اليد في حال كان الشخص الطبيعي الذي يوقع التبليغ مواطناً للطرف المتعاقد وكان عنوان ذلك الشخص على أراضيه أو إذا كان الشخص المعنوي الذي تم توقيع التبليغ نيابة عنه منظماً بموجب قوانينه وكان له محل إقامة أو منشأة صناعية أو تجارية حقيقة وفعلية على أراضيه .

(٤) [ التوقيع الذي يتخذ شكلاً بانياً على التبليغات المودعة في شكل الكتروني أو بوسائل الكترونية للرسال ] في حال كان الطرف المتعاقد يسمح بإيداع التبليغات في شكل الكتروني أو بوسائل الكترونية للرسال ، يعتبر ذلك التبليغ موقعاً إذا ظهر الشكل الباقي للتوقيع الذي يقبله ذلك الطرف المتعاقد وفقاً للفقرة (٣) على ذلك التبليغ كما سلمه مكتب ذلك الطرف المتعاقد .

(٥) [ التوقيع الذي لا يتخذ شكلاً بيانياً على التبليغات المودعة في شكل الكتروني ] (١) في حال كان الطرف المتعاقد يسمع باداع التبليغات في شكل الكتروني ولم يظهر التوقيع الذي يتخذ شكلاً بيانياً ويفعله ذلك الطرف المتعاقد وفقاً للفقرة (٣) على تبليغ من ذلك القبيل كما تسلمه مكتب ذلك الطرف المتعاقد ، يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط توقيع ذلك التبليغ بالاستعمال توقيع في شكل الكتروني كما يحدده ذلك الطرف المتعاقد .

(٦) بالرغم من الفقرة الفرعية (٤) ، في حال كان الطرف المتعاقد يسمع باداع التبليغات في شكل الكتروني وبلغة معينة وكان ذلك الطرف المتعاقد بخضوع لشروط تطبيق بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات فيما يتعلق بالتوقيع في شكل الكتروني على التبليغات المودعة في شكل الكتروني بتلك اللغة ولا تتخذ شكلاً بيانياً ، على مكتب ذلك الطرف المتعاقد أن يقبل التوقيع في شكل الكتروني وفقاً لتلك الشروط .

(٧) تطبيق القاعدة (٨)(٦)(ب) مع ما يلزم من تبديل .

(٨) [ استثناء بشأن التصديق على توقيع المشار إليه في المادة (٤)(ب) ] يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط تثبيت أي توقيع تشير إليه الفقرة (٥) بطريقة يحددها ذلك الطرف المتعاقد للتصديق على التوقيع الوارد في شكل الكتروني .

#### ١٠ القاعدة

تفاصيل بشأن البيانات المشار إليها في المادة (٨)(٥) و (٦) و (٨)

(١) [ البيانات المشار إليها في المادة (٨)(٥) ] (١) يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط ما يلى في أي تبليغ :

"١" أن يبين اسم المودع أو المالك أو الشخص المعنى الآخر وعنوانه ؛

"٢" وأن يبين رقم الطلب أو البراءة التي يرتبط بها ؛

[ القاعدة ١٠(١)(١)، تابع ]

"٣" وأن يتضمن الرقم أو البيان الآخر الذي تم به تسجيل المودع أو المالك أو الشخص المعنى الآخر المسجل لدى المكتب في حال كان مسجلاً .

(٢) يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط تضمين أي تبليغ صادر عن الممثل لأغراض اجراء مباشر لدى المكتب ما يلى :

"١" اسم الممثل وعنوانه ؛

"٢" وأشارة إلى التوكيل أو أي تبليغ آخر يتعين ذلك الممثل يتصرف الممثل المذكور على لسانه ؛

"٣" والرقم أو البيان الآخر الذي تم تسجيل الممثل به في حال كان مسجلاً لدى المكتب .

(٣) [ عنوان للمراسلة وعنوان للخدمات القانونية ] يجوز للطرف المتعاقد اشتراط أن يكون عنوان المراسلة المشار إليه في المادة (٨)(١)"١" وعنوان الخدمات القانونية المشار إليه في المادة (٨)(٢)"٢" على أرض يحددها ذلك الطرف المتعاقد .

(٤) [ العنوان في حال عدم تعين ممثل ] في حال لم يتم تعين ممثل وبين المودع أو المالك أو الشخص المعنى الآخر عنواناً على أرض يحددها الطرف المتعاقد وفقاً للفقرة (٢) على أنه عنوانه ، على ذلك الطرف المتعاقد أن

يعتبر أن ذلك العنوان هو عنوان المراسلة المشار إليه في المادة (١٨)(٦) أو عنوان الخدمات القانونية المشار إليه في المادة (٢)(٦)، كما يشترطه الطرف المتعاقد ، إلا إذا بين ذلك المودع أو المالك أو الشخص المعنى الآخر صراحة عنوانا آخر وفقاً للمادة (٦)(٨).

(٤) [ العنوان في حال تعيين ممثل ] في حال تعيين ممثل ، على الطرف المتعاقد أن يعتبر أن عنوان ذلك الممثل هو عنوان المراسلة المشار إليه في المادة (٦)(١)" أو عنوان الخدمات القانونية المشار إليه في المادة (٢)(٦)، كما يشترطه الطرف المتعاقد ، إلا إذا بين ذلك المودع أو المالك أو الشخص المعنى الآخر صراحة عنوانا آخر وفقاً للمادة (٦)(٨).

(٥) [ الجزاءات لعدم استيفاء الشروط وفقاً للمادة (٨) ] لا يجوز للطرف المتعاقد أن ينص في قوانينه على رفض طلب بسبب عدم استيفاء أي شرط لإيداع رقم تسجيل لو أي بيان آخر وفقاً للفقرة (١)(أ)"٣" و(ب)"٣".

القاعدة ١١

المهل المتعلقة بالتبليغات وفقاً للمادة (٨) و(٧)

(١) [ المهلتان وفقاً للمادة (٧) و(٨) ] مع مراعاة الفقرة (٢) ، لا تقل المهلتان المشار إليها في المادة (٧) و(٨) عن شهرين اعتباراً من تاريخ التبليغ المشار إليه في المادة (٧).

(٢) [ استثناء بشأن المهلة وفقاً للمادة (٨) ] تكون المهلة المشار إليها في المادة (٨) ثلاثة أشهر على الأقل اعتباراً من التاريخ الذي تسلم فيه المكتب التبليغ المشار إليه في تلك المادة (٨) في حال عدم توجيهه تبليغ بناء على المادة (٧) بسبب عدم إيداع البيانات التي تسمح للمكتب بالاتصال بالمودع أو المالك أو الشخص المعنى الآخر .

القاعدة ١٢

تفاصيل بشأن وقف الإجراءات المتعلقة بالمهل بناء على المادة ١١

(١) [ الشروط المشار إليها في المادة (١١) ] (أ) يجوز للطرف المتعاقدين أن يشترط ما يلى بشأن الاتصال المشار إليه في المادة (١١) :

أن يوقعه المودع أو المالك ؛ "١"

وأن يتضمن بياناً يفيد التماس تمديد المهلة ويحدد المهلة المعنية . "٢"

(ب) في حال تم إيداع التماس لتمديد مهلة بعد انتقضائها ، يجوز للطرف المتعاقدين أن يشترط استيفاء كل الشروط التي تطبق عليها مهلة مباشرة العمل المعنى في الوقت نفسه الذي يودع فيه التماس .

(٢) [ الفترة والمهلة المشار إليها في المادة (١١) ] (أ) لا تقل فترة تمديد المهلة المشار إليها في المادة (١١) عن شهرين اعتباراً من تاريخ انتقضائه المهلة غير المدددة .

(ب) لا يجوز أن تقتضي المهلة المشار إليها في المادة (١١) "٢" قبل شهرين على الأقل اعتباراً من تاريخ انتقضائه المهلة غير المدددة .

(٣) [ الشروط المشار إليها في المادة (١١) ] (أ) يجوز للطرف المتعاقدين أن يشترط ما يلى بشأن الاتصال المشار إليه في المادة (١١) :

أن يوقعه المودع أو المالك ؛ "١"

[ القاعدة (٣)، تابع]

وأن يتضمن بياناً يفيد التماس وقف الإجراءات بشأن عدم الامتناع لمهلة وتحديد المهلة المعنية .

(٤) [ مهلة إيداع التماس بناء على المادة (١١) "٢" ] لا يجوز أن تقتضي المهلة المشار إليها في المادة (١١) "٢" قبل شهرين بعد أن يوجه المكتب لخطاراً يفيد بأن المودع أو المالك لم يمثل للمهلة التي حددتها المكتب .

(٥) [ الاستثناءات المنصوص عليها في المادة (٣) ] (أ) ليس الطرف المتعاقدين ملزمماً بما يلى بناء على المادة (١١) (أ) أو (ب) :

"١" وقف الاجراءات لمرة ثانية لو لایة مرة لاحقة فيما يتعلق بمهلة سبق وقف الاجراءات  
ب شأنها بناء على المادة (١) أو (٢)؛

"٢" ووقف الاجراءات لايذاع التماس لوقف الاجراءات بناء على المادة (١) أو (٢) لو  
التماس لرد الحق بناء على المادة (١)؛

"٣" ووقف الاجراءات المتعلقة بمهلة لتسديد رسوم المحافظة؛

"٤" ووقف الاجراءات المتعلقة بمهلة تشير اليها المادة (١٣) أو (٢) أو (٣)؛

"٥" ووقف الاجراءات المتعلقة بمهلة لمباشرة أحد الاجراءات لدى مجلس الطعن أو هيئة  
مراجعة أخرى مؤلفة في اطار المكتب؛

"٦" ووقف الاجراءات المتعلقة بمهلة لمباشرة أحد الاجراءات بين الأطراف.

(ب) ليس الطرف المتعاقد الذي ينص في قوانينه على مهلة قصوى لاستيفاء كل الشروط المتعلقة  
باجراءات مباشرة لدى المكتب ملزما بوقف الاجراءات بشأن مهلة تتجاوز تلك المهلة القصوى لمباشرة أحد تلك  
الاجراءات بشأن أي شرط من تلك الشروط، بناء على المادة (١) أو (٢).

### القاعدة ١٣

تفاصيل بشأن رد الحقوق بعد أن يتضمن المكتب وجود العناية الازمة  
أو انعدام القصد بناء على المادة ١٢

(١) [الشروط المشار اليها في المادة (١٢)"١"] يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط توقيع المودع أو  
المالك على الالتماس المشار اليه في المادة (١٢)"١".  
[القاعدة ١٣ ، تابع]

(٢) [المهلة المشار اليها في المادة (١٢)"٢"] تكون مهلة توجيه التماس واستيفاء الشروط بناء على  
المادة (١٢)"٢" أول مدة تتضمن من بين المتىين التاليين:

"١" شهرين على الأقل اعتبارا من تاريخ زوال سبب عدم الامتثال للمهلة المحددة لمباشرة  
الاجراء المعنى؛

"٢" و ١٢ شهرا على الأقل اعتبارا من تاريخ انقضاض المهلة المنصوص عليها في المادة (٥) (ثانية) من اتفاقية باريس ، في حال  
كان الالتماس متطلقا بعدم تسديد رسم المحافظة.

(٣) [الاستثناءات المشار اليها في المادة (١٢)"٢"] تقوم الاستثناءات المشار اليها في المادة (١٢)"٢"  
على عدم الامتثال للمهلة في الحالات التالية:

"١" مباشرة أحد الاجراءات لدى مجلس الطعن أو هيئة مراجعة أخرى مؤلفة في اطار  
المكتب؛

"٢" وتوجيه التماس لوقف الاجراءات بناء على المادة (١) أو (٢) أو التماس لرد الحقوق  
بناء على المادة (١)؛

- "٣" والحالة المشار إليها في المادة (١٣) أو (٢) أو (٣) ؛  
 "٤" وبمباشرة أحد الإجراءات بين الأطراف .

## القاعدة ١٤

**تفاصيل بشأن تصحيف المطالبة بالأولوية**  
 أو إضافتها ورد حق الأولوية بناء على المادة ١٣

(١) [ الاستثناء المشار إليه في المادة (١٣) ] ليس الطرف المتعاقد ملزما بالنص في قوانينه على تصحيف المطالبة بالأولوية أو إضافتها بناء على المادة (١٣) في حال تم تسلم الالتماس المشار إليه في المادة (١٣) بعد أن كان المودع قد التمس النشر المبكر أو البحث المعجل أو السريع إلا إذا سحب ذلك الالتماس للنشر المبكر أو البحث المعجل أو السريع قبل استكمال الإعداد التقني لنشر الطلب .

(٢) [ الشروط المشار إليها في المادة (١٣) ] يجوز للطرف المتعاقد أن يتشرط توقيع اسودع على الالتماس المشار إليه في المادة (١٣) .

[ القاعدة ١٤ ، تابع ]

(٣) [ المهلة المشار إليها في المادة (١٣) ] لا تقل المهلة المشار إليها في المادة (١٣) عن المهلة المطبقة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات على طلب دولي لتقديم مطالبة بالأولوية بعد ايداع الطلب الدولي .

(٤) [ المهلة المشار إليها في المادة (١٣) ] (١) تتضمن المهلة المشار إليها في الجزء التمهيدي من المادة (١٣) (٢) بعد شهرين على الأقل اعتبارا من تاريخ لقضاء فترة الأولوية .

(ب) تكون المهلة المشار إليها في المادة (١٣) (٢) المهلة المطبقة بناء على الفقرة الفرعية (أ) أو الوقت الضروري لاستكمال أي إعداد تقني لنشر الطلب اللاحق مع الأخذ بالتاريخ الذي يتضمن أولا .

(٥) [ الشروط المشار إليها في المادة (١٣) ] يجوز للطرف المتعاقد أن يتشرط ما يلي فيما يتعلق بالالتماس المشار إليه في المادة (١٣) :

"١" أن يوقعه المودع ؛

"٢" وأن يكون متغدوعا بمطالبة بالأولوية في حال لم ترد المطالبة بالأولوية الطلب السابق في الطلب .

(٦) [ الشروط المشار إليها في المادة (١٣) ] (أ) يجوز للطرف المتعاقد أن يتشرط ما يلي فيما يتعلق بالالتماس المشار إليه في المادة (١٣) :

"١" أن يوقعه المودع ؛

"٢" وأن يبين المكتب الذي وجه إليه التماس صورة من الطلب السابق وتاريخ ذلك الالتماس .

(ب) يجوز للطرف المتعاقد أن يتشرط ما يلي :

"١" إيداع اعلان أو أدلة أخرى دعما للالتماس المشار إليه في المادة (١٣) لدى المكتب خلال المهلة التي يحددها المكتب ؛

"<sup>٤</sup> وابداع صورة من الطلب السابق المشار اليه في المادة (٣)"<sup>٣</sup> "لدى المكتب خلال مهلة لا تقل عن شهر واحد اعتبارا من التاريخ الذي يقدم فيه المكتب الذي أودع لديه الطلب السابق تلك الصورة الى المودع

(٧) [المهلة المشار اليها في المادة (٣)"<sup>٣</sup>] تنتهي المهلة المشار اليها في المادة (٣)"<sup>٣</sup> قبل شهرين من انتهاء المهلة المقررة في القاعدة (١).

#### القاعدة ١٥

الالتماس لقيد تغيير في الاسم أو العنوان

(١) [الالتماس] في حال عدم حدوث تغيير في شخص المودع أو المالك بل في اسمه أو عنوانه ، يقبل الطرف المتعاقد توجيه الالتماس قيد التغيير في تبليغ يوقعه المودع أو المالك ويتضمن البيانات التالية :

"١" بيانا يفيد الالتماس قيد التغيير في الاسم أو العنوان ؛

"٢" ورقم الطلب أو البراءة المعنية ؛

"٣" والتغيير المطلوب قيده ؛

"٤" واسم المودع أو المالك وعنوانه قبل التغيير .

(٢) [الرسوم] يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط تسديد رسم مقابل الالتماس المشار اليه في الفقرة (١)

(٣) [الالتماس الواحد] (أ) يكون الالتماس الواحد كافيا حتى في حال كان التغيير يتعلق باسم المودع أو المالك وعنوانه .

(ب) يكون الالتماس الواحد كافيا حتى في الحالات التي يتعلق فيها التغيير بأكثر من طلب أو براءة الشخص نفسه أو بأكثر من طلب وبراءة للشخص نفسه شرط بيان رقم كل الطلبات والبراءات المعنية في الالتماس . ويجوز للطرف المتعاقد أن يشترط إيداع صورة مفصلة من الالتماس لكل طلب وبراءة يتعلق بها في حال كان ذلك الالتماس الواحد مودعا على ورق أو بطريقة أخرى يسمح بها المكتب .

(٤) [الأدلة] لا يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط إيداع الأدلة لدى المكتب إلا في حال كان من المعقول أن يشك المكتب في صحة أي بيان يتضمنه الالتماس .

(٥) [حظر الشروط الأخرى] لا يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط استيفاء شروط شكلية خلافا للشروط المشار إليها في الفقرات من (١) إلى (٤) بشأن الالتماس المشار اليه في الفقرة (١) إلا إذا كان خلاف ذلك منصوصا عليه في المعاهدة أو مقررا في هذه اللائحة التنفيذية . وبصورة خاصة ، لا يجوز اشتراط إيداع آية شهادة بشأن التغيير .

(٦) [الاخطرار] في حال عدم استيفاء شرط أو أكثر يطبقه الطرف المتعاقد بناء على الفقرات من (١) إلى (٤) ، يتولى المكتب اخطمار المودع أو المالك بذلك مع ائحة الفرصة لاستيفاء أي شرط من ذلك القبيل والإدلاء بمحاجاته خلال مهلة لا تقل عن شهرين اعتبارا من تاريخ الاخطمار .

(٧) [ عدم استيفاء الشروط ] (أ) في حال عدم استيفاء شرط أو أكثر يطبقه الطرف المتعاقد بناء على الفقرات من (١) إلى (٤) خلال المهلة المنصوص عليها في الفقرة الفرعية (ب)، يجوز للطرف المتعاقد أن ينص في قوانينه على رفض الالتماس ولكن لا يجوز له أن يطبق جزاءً أكثر صرامة .

(ب) تكون المهلة المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) كما يلي :

"١" شهرين على الأقل اعتباراً من تاريخ الاخطار مع مراعاة البند "٢" ؛

"٢" ثلاثة أشهر على الأقل اعتباراً من التاريخ الذي تسلم فيه المكتب ذلك الالتماس في حال عدم لداع البيانات التي تسمح للنائب بالاتصال بالشخص الذي وجه الالتماس المشار إليه في الفقرة (١) .

(٨) [ تغيير في اسم الممثل أو عنوانه أو في عنوان المراسلة أو عنوان الخدمات القانونية ] تطبق الفقرات من (١) إلى (٧) على أي تغيير في اسم الممثل أو عنوانه أو أي تغيير يتعلق بعنوان المراسلة أو عنوان الخدمات القانونية ، مع ما يلزم من تبديل .

#### القاعدة ١٦

##### الالتماس لقيد تغيير المودع أو المالك

(١) [ الالتماس لقيد تغيير المودع أو المالك ] (أ) في حال حدوث تغيير في شخص المودع أو المالك ، يقبل الطرف المتعاقد توجيه الالتماس لقيد التغيير في تبليغ يوقعه المودع أو المالك أو المودع الجديد أو المالك الجديد ويتضمن البيانات التالية :

"١" بياناً يفيد الالتماس قيد تغيير المودع أو المالك ؛

"٢" ورقم الطلب أو البراءة المعنية ؛

"٣" واسم المودع أو المالك وعنوانه ؛

"٤" واسم المودع الجديد أو المالك الجديد وعنوانه ؛

"٥" وتاريخ التغيير في شخص المودع أو المالك ؛

[ القاعدة ١٦(١)(أ) ، تابع ]

"٦" واسم دولة يكون المودع الجديد أو المالك الجديد من مواطنيها إذا كان من مواطني لية دولة واسم دولة يكون فيها محل إقامة المودع الجديد أو المالك الجديد ، إن وجد ، واسم دولة تكون فيها منشأة صناعية أو تجارية حقيقة وفعالة للمودع الجديد أو المالك الجديد ، إن وجدت ؛

"٧" والأساس الذي يستند إليه التغيير الملتصس .

(ب) يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط تضمين الالتماس ما يلي :

"١" تصريحاً يفيد أن المعلومات التي يتضمنها الالتماس صحيحة ومطابقة للواقع ؛

"٢" ومعلومات تتعلق بآلية مصلحة عليا لذلك الطرف المتعاقد .

(٢) [اثبات تغيير المودع أو المالك ] (أ) في حال نجم تغيير المودع أو المالك عن عقد ، يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط تضمين الاتمام معلومات تتعلق بتسجيل العقد في حال كان التسجيل الزامي في القانون المطبق ، وارفاقه بحدى الوثائق التالية حسب اختيار صاحب الاتمام :

"١" صورة من العقد ، ويجوز اشتراط أن تكون تلك الصورة مصدقة من قبل موئق العقود (الكاتب العدل) أو آية هيئة عامة مختصة أخرى حسب اختيار صاحب الاتمام ، أو من قبل ممثل له حق التصرف لدى المكتب في حال كان القانون المطبق يسمح بذلك ، باعتبارها مطابقة للعقد الأصلي ؟

"٢" ومستخرج من العقد بين التغيير ، ويجوز اشتراط أن يكون ذلك المستخرج مصدقاً من قبل موئق العقود (الكاتب العدل) أو آية هيئة عامة مختصة أخرى حسب اختيار صاحب الاتمام ، أو من قبل ممثل له حق التصرف لدى المكتب في حال كان القانون المطبق يسمح بذلك ، باعتباره مستخراجاً صحيحاً من العقد ؟

"٣" وشهادة غير مصدقة لنقل الملكية بموجب عقد معه بالمحويات المقررة في الاستثمارية الدولية النموذجية لشهادة النقل ومقوعة من المودع والمودع الجديد أو المالك الجديد .

(ب) في حال نجم تغيير المودع أو المالك عن عملية انضمamar (شركة إلى أخرى) أو عن إعادة تنظيم الشخص لمعنوي أو تقيسيمه ، يجوز للطرف المتعاقد اشتراط أن يكون الاتمام مشفوحاً بصورة من وثيقة صادرة عن هيئة مختصة ومثبتة لعملية الانضمamar أو إعادة تنظيم الشخص المعنوي أو تقيسيمه وأي تغوييل للحقوق المعنوية مثل صورة من مستخرج من السجل التجاري . ويجوز أيضاً للطرف المتعاقد أن يشترط التصديق على الصورة من قبل الهيئة التي أصدرت الوثيقة أو موئق العقود (الكاتب العدل) أو آية هيئة عامة مختصة أخرى حسب اختيار صاحب الاتمام ، أو من قبل ممثل له حق التصرف لدى المكتب في حال كان القانون المطبق يسمح بذلك ، باعتبارها مطابقة للوثيقة الأصلية .

[ القاعدة ١٦ (٢) ، تابع ]

(ج) في حال لم ينجم تغيير المودع أو المالك عن عقد أو عملية انضمamar أو إعادة تنظيم الشخص المعنوي أو تقيسيمه بل عن سبب آخر مثل فعل القانون أو قرار محكمة ، يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط ارفاق الاتمام بصورة من وثقة ثبت التغيير . ويجوز للطرف المتعاقد أيضاً أن يشترط التصديق على الصورة باعتبارها مطابقة للوثيقة الأصلية من قبل الهيئة التي أصدرت الوثيقة أو موئق العقود (الكاتب العadel) أو آية هيئة عامة مختصة أخرى حسب اختيار صاحب الاتمام ، أو من قبل ممثل له حق التصرف لدى المكتب في حال كان القانون المطبق يسمح بذلك .

(د) في حال كان التغيير في شخص واحد أو أكثر من الشركاء في الطلب أو الملكية ولكن ليس جميعهم ، يجوز للطرف المتعاقد اشتراط أن يقوم إلى المكتب دليل على موافقة أي شريك في الطلب أو الملكية لا بطله التغيير .

(٣) [ الترجمة ] يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط ترجمة آية وثيقة توديع بناء على الفقرة (٢) ولا تكون محررة بلغة يقبلها المكتب .

[ الرسوم ] يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط تسديد رسم مقابل الاتمام المشار إليه في الفقرة (١) (٤)

(٥) [ الاتمام الواحد ] يكون الاتمام الواحد كافياً حتى في الحالات التي يتطرق فيها التغيير بأكثر من طلب أو براءة الشخص نفسه أو بأكثر من طلب وبراءة الشخص نفسه شرط أن يكون تغيير المودع أو المالك هو نفسه بالنسبة إلى كل الطلبات والبراءات المعنوية وتبيين أرقام كل الطلبات والبراءات المعنوية في الاتمام . ويجوز للطرف المتعاقد أن يشترط إيداع صورة مفصلة من ذلك الاتمام لكل طلب وبراءة يتعلق بهما في حال كان ذلك الاتمام الواحد مودعاً على ورق أو بطريقة أخرى يسمح بها المكتب .

(٦) [الأدلة] لا يجوز للطرف المتعاقدين أن يستلزم إيداع أدلة ، أو إيداع أدلة إضافية في حالة تطبيق الفقرة (٢) ، لدى المكتب الافي حال كان من المعمول أن يشك ذلك المكتب في صحة أي بيان يرد في الاتصال أو في لية وثيقة مشار إليها في هذه القاعدة أو في نسخة آرية ترجمة مشار إليها في الفقرة (٣) .

(٧) [حظر الشروط الأخرى] لا يجوز للطرف المتعاقدين أن يستلزم استيفاء شروط شكلية خلافاً للشروط المشار إليها في الفقرات من (١) إلى (٦) بشأن الاتصال المشار إليه في هذه القاعدة ، إلا إذا كان خلاف ذلك منصوصاً عليه في المعاهدة أو مقرراً في هذه اللائحة التنفيذية .

(٨) [التبليغ وعدم استيفاء الشروط] في حال عدم استيفاء شرط أو أكثر من الشروط المطبقة بناء على الفقرات من (١) إلى (٥) أو في حال اشتراط تقديم أدلة أو أدلة إضافية بناء على الفقرة (٦) ، تطبق القاعدة (١٥) و(٧) مع ما يلزم من تبديل .

(٩) [استبعاد تطبيق هذه القاعدة على صفة المخترع] يجوز للطرف المتعاقدين أن يستبعد تطبيق هذه القاعدة على التغييرات المتعلقة بصفة المخترع . ويحدد القانون المطبق المعايير التي تسمح باكتساب صفة المخترع .  
١٧

#### النماذج لقيد ترخيص أو تأمين عيني

(١) [النماذج لقيد ترخيص] (١) في حال كان من الجائز قيد ترخيص بشأن طلب أو براءة بناء على القانون المطبق ، على الطرف المتعاقدين أن يقبل توجيه النماذج لقيد ذلك الترخيص في تبليغ يوقعه المرخص له ويتضمن البيانات التالية :

"١" بياناً يفيد النماذج لقيد ترخيص ؛

"٢" ورقم الطلب أو البراءة المعنية ؛

"٣" واسم المرخص وعنوانه ؛

"٤" واسم المرخص له وعنوانه ؛

"٥" وبياناً يفيد أن الترخيص استثنائي أو غير استثنائي ؛

"٦" واسم دولة يكون المرخص له من مواطنيها إذا كان من مواطني آية دولة واسم دولة يكون فيها محل إقامة المرخص له ، إن وجد ، واسم دولة تكون فيها منشأة صناعية أو تجارية حقيقة وفعالة للمرخص له ، إن وجدت .

(ب) يجوز للطرف المتعاقدين أن يستلزم تضمين الاتصال ما يلي :

"١" تصريحًا يفيد أن المعلومات الواردة في النماذج لقيد ترخيص صحيحة ومطابقة للواقع ؛

"٢" ومعلومات تتعلق بأية مصلحة عليا لدى ذلك الطرف المتعاقدين ؛

"٣" ومعلومات تتعلق بتسجيل الترخيص في حال كان التسجيل الزامي في القانون المطبق ؛

"٤" وتاريخ دخول الترخيص حيز التنفيذ ومدته .

(٢) [اثبات الترخيص] (١) في حال كان الترخيص اتفاقاً مبرماً بحرية ، يجوز للطرف المتعاقدين أن يستلزم ارفاق الاتصال بأحدى الوثائق التالية حسب اختيار صاحب الاتصال :

"١" صورة من الاتفاق ، ويجوز اشتراط أن تكون تلك الصورة مصنفة من قبل موافق للعقود (كاتب عدل) أو لية هيئة عامة مختصة أخرى حسب اختيار صاحب الاتصال ، لو من قبل مثل له حق التصرف لدى المكتب في حال كان القانون المطبق يسمح بذلك ، باعتبارها صورة صحيحة من الاتفاق الأصلي ؛ [ الفاصلة ١٧(٢)(أ) ، تابع ]

"٢" ومستخرج من الاتفاق يتالف من مقاطع الاتفاق التي تبين الحقوق المرخص بها ونطاقها ، ويجوز اشتراط أن يكون ذلك المستخرج مصنفًا من قبل موافق للعقود (كاتب عدل) أو لية هيئة عامة مختصة أخرى حسب اختيار صاحب الاتصال ، أو من قبل مثل له حق التصرف لدى المكتب في حال كان القانون المطبق يسمح بذلك ، باعتباره مستخرجًا صحيحاً من الاتفاق .

(ب) في حال كان الترخيص اتفاقاً مبرماً بحرية وإنما كان ناتجاً مثلاً عن فعل القانون أو قرار محكمة ، يجوز للطرف المتعاقد اشتراط أن يكون الاتصال مصحوباً بصورة من وثيقة ثبت الترخيص . ويجوز للطرف المتعاقد أيضاً اشتراط أن تكون الصورة مصنفة على أنها مطابقة للوثيقة الأصلية ، من قبل الهيئة التي أصدرت الوثيقة أو موافق العقود (الكاتب العدل) أو لية هيئة عامة مختصة أخرى حسب اختيار صاحب الاتصال أو من قبل مثل له حق التصرف لدى المكتب ، في حال كان القانون المطبق يسمح بذلك .

(ج) في حال لم يكن الترخيص اتفاقاً مبرماً بحرية وإنما كان ناتجاً مثلاً عن فعل القانون أو قرار محكمة ، يجوز للطرف المتعاقد اشتراط أن تكون الاتصال مصحوباً بصورة من وثيقة ثبت الترخيص . ويجوز للطرف المتعاقد أيضاً اشتراط أن تكون الصورة مصنفة على أنها مطابقة للوثيقة الأصلية ، من قبل الهيئة التي أصدرت الوثيقة أو موافق العقود (الكاتب العدل) أو لية هيئة عامة مختصة أخرى حسب اختيار صاحب الاتصال أو من قبل مثل له حق التصرف لدى المكتب ، في حال كان القانون المطبق يسمح بذلك .

(٣) [ الترجمة ] يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط ترجمة لية وثيقة مودعة بناء على الفقرة (٢) لا تكون محررة بلغة يقبلها المكتب .

(٤) [ الرسوم ] يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط تسديد رسم مقابل الاتصال المشار إليه في الفقرة (١)

(٥) [ الاتصال الواحد ] تطبق القاعدة (١٦(٥) على الاتصالات قيد الترخيص ، مع ما يلزم من تبديل .

(٦) [ الأدلة ] تطبق القاعدة (١٦(١) على الاتصالات قيد الترخيص ، مع ما يلزم من تبديل .

(٧) [ حظر الشروط الأخرى ] لا يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط استيفاء شروط شكلية خلافاً للشروط المشار إليها في الفقرات من (١) إلى (٤) بشأن الاتصال المشار إليه في الفقرة (١) إلا إذا كان خلاف ذلك منصوصاً عليه في المعاهدة أو مقرراً في هذه اللائحة التنفيذية .

(٨) [ الاخطار وعدم استيفاء الشروط ] في حال عدم استيفاء شرط أو أكثر من الشروط المطبقة بناء على الفقرات من (١) إلى (٥) أو في حال اشتراط أدلة أو أدلة اضافية بناء على الفقرة (٦) ، تطبق القاعدة (١٥(١) و(٢) مع ما يلزم من تبديل .

(٩) [التماس لقيد تأمين عيني أو شطب قيد ترخيص أو تأمين عيني] تطبق الفقرات من (١) إلى (٨) على الالتماسين التاليين مع ما يلزم من تبديل :

"١" التماس لقيد تأمين عيني يتعلق بطلب أو براءة ؛

"٢" والتماس لشطب قيد ترخيص أو تأمين عيني يتعلق بطلب أو براءة .

#### القاعدة ١٨

##### التماس لتصحيح خطأ

(١) [الالتماس] (١) في حال ورد في طلب أو براءة أو أي التماس مبلغ للمكتب بشأن طلب أو براءة خطأ لا يتعلق بالبحث أو الموضع المطبوّق ، يمكن للمكتب أن يصححه بناء على القانون المطبّق ، على المكتب أن يقبل الالتماس الموجه لتصحيح ذلك الخطأ في سجلات المكتب ونشراته في تبليغ موجه إلى المكتب بوقعه المودع أو المالك ويتضمن البيانات التالية :

"١" بياناً يفيد التماس تصحيح الخطأ ؛

"٢" رقم الطلب أو البراءة المعنية ؛

"٣" والخطأ المطلوب تصحيحة ؛

"٤" والتتصحيح المطلوب ؛

"٥" واسم صاحب الالتماس وعنوانه .

(ب) يجوز للطرف المتعاقد أن يتشرط ارفاق الالتماس بجزء بديل أو جزء يتضمن التصحيح ، أو بالجزء البديل أو الجزء الذي يتضمن التصحيح لكل طلب وبراءة يرتبط بهما الالتماس في حال تطبيق الفقرة (٣) .

(ج) يجوز للطرف المتعاقد أن يتشرط أن يكون الالتماس موضع اعلان يوجهه صاحب الالتماس ويفيد ان الخطأ ارتكب عن حسن نية .

(د) يجوز للطرف المتعاقد أن يتشرط أن يكون الالتماس موضع اعلان يوجهه صاحب الالتماس ويفيد ان ذلك الالتماس تم توجيهه بأسرع ما يمكن أو بدون قصد التأخير بعد اكتشاف الخطأ ، حسب اختيار الطرف المتعاقد

#### [ القاعدة ١٨ ، تابع ]

(٢) [الرسوم] (١) مع مراعاة الفقرة الفرعية (ب) ، يجوز للطرف المتعاقد أن يتشرط تسديد رسم مقابل الالتماس المشار إليه في الفقرة (١) .

(ب) يتولى المكتب تصحيح أخطائه ، من ثقاء ذاته أو بناء على الطلب ، بدون تقاضي أي رسم .

(٣) [الالتماس الواحد] تطبق القاعدة (٦)(٥) مع ما يلزم من تبديل على الالتماسات الموجهة لتصحيح الخطأ ، شرط أن يكون الخطأ والتتصحيح الملتمس مما ذاتهما لكل الطلبات والبراءات المعنية .

(٤) [الأدلة] لا يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط لدعوى الأدلة التي تدعم التماس تصحيح الخطأ لدى المكتب إلا في حال كان من المعمول أن يشك المكتب في أن الخطأ المزعوم خطأ فعلي أو في حال كان من المعمول أن يشك في صحة أية مسألة يتضمنها الالتماس أو صحة أية وثيقة مودعة بشأن الالتماس.

(٥) [حظر الشروط الأخرى] لا يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط استيفاء شروط شكلية خلافاً للشروط المشار إليها في الفقرات من (١) إلى (٤) بشأن الالتماس المشار إليه في الفقرة (١) إلا إذا كان خلاف ذلك منصوصاً عليه في المعاهدة أو مقرراً في هذه اللائحة التنفيذية.

(٦) [الاحظار وعدم استيفاء الشرط] في حال عدم استيفاء شرط أو أكثر من الشروط المطبقة بناء على الفقرات من (١) إلى (٣) أو في حال اشتراط تقييم الأدلة بناء على الفقرة (٤)، تطبق القاعدة (٦) و(٧) مع ما يلزم من تبديل.

(٧) [الاستثناءات] (أ) يجوز للطرف المتعاقد أن يستبعد تطبيق هذه القاعدة على التغيرات في صفة المخترع. ويحدد القانون المطبق معايير لكتاب صفة المخترع.

(ب) يجوز للطرف المتعاقد أن يستبعد تطبيق هذه القاعدة على أي خطأ يتبعه تصحيحه لدى ذلك الطرف المتعاقد بموجب إجراء لإعادة إصدار البراءة.

#### القاعدة ١٩

##### طريقة تعريف الطلب بدون رقمه

(١) [طريقة التعريف] في حال اشتراط تعريف طلب برقمه ولم يكن الرقم قد صدر بعد أو لم يكن الشخص المعنى أو ممثله يعرفه، يعتبر الطلب معرفاً إذا تم تقديم ما يلي حسب اختبار ذلك الشخص :

١" رقم مؤقت كما حده المكتب للطلب ، إن وجد ؛  
[القاعدة ١٩ (١)، تابع]

"٢" أو صورة من العريضة الواردة في الطلب مشفوعة بال التاريخ الذي أرسل فيه الطلب إلى المكتب ؛

"٣" أو رقم مرجعي يحدده المودع أو ممثله ويكون مبيناً في الطلب ومشفوعاً باسم المودع وعنوانه وأسم الاختراع والتاريخ الذي أرسل فيه الطلب إلى المكتب .

(٢) [حظر الشروط الأخرى] لا يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط اتحاد وسائل تعريف خلافاً للوسائل المشار إليها في الفقرة (١) لتعريف الطلب في حال لم يصدر له رقم بعد أو لم يكن الشخص المعنى أو ممثله يعرفه .

#### القاعدة ٢٠

##### وضع الاستثمارات الدولية النموذجية

(١) [الاستثمارات الدولية النموذجية] تضع الجمعية استثمارات دولية نموذجية ، في كل من اللغات المشار إليها في المادة (٢٥) (١)، بناء على المادة (١٤) (١)(ج) لما يلي :

١" التوكيل ؛

- "٢" والتماس قيد تغيير في الاسم أو العنوان ؛
- "٣" والتماس قيد تغيير المودع أو المالك ؛
- "٤" وشهادة نقل ؛
- "٥" والتماس قيد ترخيص أو شطبه ؛
- "٦" والتماس قيد تأمين عيني أو شطبه ؛
- "٧" والتماس تصحيح خطأ .

(٢) [ التعديلات المشار إليها في القاعدة (١)"(٢)" ] تنسحب الجمعية التعديلات المشار إليها في القاعدة (١)"(٢)" بشأن استماراة العربية المنصوص عليها في معايدة التعاون بشأن البراءات .

(٣) [ اقتراحات المكتب الدولي ] يقدم المكتب الدولي اقتراحات إلى الجمعية بشأن ما يلي :

- "١" وضع الاستمارات الدولية التمونجية المشار إليها في الفقرة (١)
- "٢" والتعديلات المشار إليها في الفقرة (٢) بشأن استماراة العربية المنصوص عليها في معايدة التعاون بشأن البراءات .

#### القاعدة ٢١

شرط الاجماع بناء على المادة (١٤)"(٣)"

يشترط الاجماع لانشاء القواعد التالية أو تعديلها :

- "١" لية قواعد متعلقة بالمادة (٥)"(١)" ؛
- "٢" لية قواعد متعلقة بالمادة (٦)"(٣)" ؛
- "٣" لية قواعد متعلقة بالمادة (٦)"(٣)" ؛
- "٤" لية قواعد متعلقة بالمادة (٧)"(٢)" ؛
- "٥" والقاعدة (٨)"(١)" ؛
- "٦" وهذه القاعدة .

بيانات متقد على المؤتمر الدبلوماسي  
بشأن معايدة قانون البراءات  
ولاحتها التنفيذية

١ - عند اعتماد البند "٤" من المادة الأولى ، كان في مفهوم المؤتمر الدبلوماسي أن عبارة "اجراء مباشر لدى المكتب" لا تشمل الاجراءات القضائية المباشرة بناء على القانون المطبق .

٢ - وعند اعتماد البند "١٧" من المادة الأولى والمادتين ١٦ و ١٧(٢)"٥" ، كان في مفهوم المؤتمر الدبلوماسي ما يلي :

(١) أن تدعى جمعية معايدة قانون البراءات إلى الاجتماع بموازاة مع اجتماعات تعقدتها جمعية معايدة التعاون بشأن البراءات ، متى كان ذلك ملائماً .

(٢) وأن يتم التشاور مع الأطراف المتعاقدة بموجب معايدة قانون البراءات إلى جانب الدول الأطراف في معايدة التعاون بشأن البراءات فيما يتعلق بالتعديلات المقترن إدخالها على التعليمات الإدارية المعهود بها بناء على معايدة التعاون بشأن البراءات ، متى كان ذلك ملائماً .

(٣) وأن يقترح المدير العام على جمعية معايدة التعاون بشأن البراءات دعوة الأطراف المتعاقدة بموجب معايدة قانون البراءات وغير الأطراف في معايدة التعاون بشأن البراءات إلى اجتماعات جمعية معايدة التعاون بشأن البراءات وإلى اجتماعات سائر هيئات معايدة التعاون بشأن البراءات بصفة مراقب ، متى كان ذلك ملائماً .

(٤) وأن في حال تقرر جمعية معايدة قانون البراءات ، بناء على المادة ١٦ ، تطبيق مراجعة أو تعديل لدخل على معايدة التعاون بشأن البراءات لأغراض معايدة قانون البراءات ، يجوز للجمعية أن تتضمن على أحكام انتقالية في معايدة قانون البراءات في كل حالة خاصة .

٣ - وعند اعتماد المادتين ٦(٥) و ١٣(٢) والقاعدتين ٤ و ١٤ ، حيث المؤتمر الدبلوماسي المنظمة العالمية الملكية الفكرية على الإسراع في إنشاء نظام لمكتبة رقمية تضم وثائق الأولوية . ومن شأن نظام من ذلك القبيل أن يفيد مالكي البراءات وغيرهم من يرغبون في الإطلاع على وثائق الأولوية .

٤ - ومن أجل تسهيل تنفيذ القاعدة (١)(أ) من هذه المعايدة ، يدعو المؤتمر الدبلوماسي الجمعية العامة للمنظمة العالمية الملكية الفكرية (اليونسكو) والأطراف المتعاقدة إلى توفير مزيد من المساعدة التقنية للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر للرءاف بالتزاماتها المترتبة على هذه المعايدة حتى قبل دخولها حيز التنفيذ .

ويحيث المؤتمر الدبلوماسي أيضاً البلدان الصناعية ذات الاقتصاد السوق على توفير التعاون التقني والمالي لمصلحة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر بناء على طلبها وبشروط يتحقق عليها الطرفان .

ويدعو المؤتمر الدبلوماسي الجمعية العامة لليونسكو إلى مراقبة التقدم المحرز في ذلك التعاون وتقييمه في كل دورة عادية لها ، ما أن تدخل المعايدة حيز التنفيذ .

٥ - وعند اعتماد القاعدتين ١٢(٥) "٦" و ١٣(٣)"٤" ، كان في مفهوم المؤتمر الدبلوماسي أن من المناسب استبعاد الدعاوى بشأن الاجراءات بين الأطراف من حالات وقف الاجراءات المنصوص عليها في المادتين ١١ و ١٢ ، وأن من المرغوب فيه مع ذلك أن ينص القانون المطبق في الأطراف المتعاقدة على وقف ملائم لإجراءات في تلك الحالات يأخذ في الحسبان مصالح الغير المنافسة إلى جانب مصالح الجهات الأخرى غير الأطراف في الاجراءات .